IJDJL المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢٥

دور التقاضي الالكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) : 10.21608/IJDJL.2025.369083.1274

الصفحات ٣١٩ - ٣٥٣

أحمد حمدى احمد حسن

مدرس القانون التجارى بمعهد الجزيرة العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات الادارية

المراسلة: أحمد حمدى احمد حسن، مدرس القانون التجارى بمعهد الجزيرة العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات الادارية.

البريد الإلكتروني: d.ahmedhamdy@gmail.com

تاريخ الإرسال: ١٨ مارس ٢٠٢٥، **تاريخ القبول:** ٢٧ مايو ٢٠٢٥

نسق توثيق المقالة: أحمد حمدى احمد حسن، دور التقاضي الالكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢٥، صفحات (٣١٩ - ٣٥٣).

IJDJL International Journal of Doctrine, Judiciary, and Legislation

Volume 6, Issue 2, 2025

The role of the electronic judge in managing cases in the trial

DOI:10.21608/IJDJL.2025.369083.1274

Pages 319 - 353

Ahmed Hamdy Ahmed Hassan

Al Jazeera Higher Institute for Computer and Management Information Systems

Correspondance: Ahmed Hamdy Ahmed Hassan, Al Jazeera Higher Institute for Computer and Management Information Systems.

E-mail: d.ahmedhamdy@gmail.com

Received Date: 18 March 2025**, Accept Date :** 27 May 2025

Citation: Ahmed Hamdy Ahmed Hassan, The role of the electronic judge in managing cases in the trial, International Journal of Doctrine Judiciary and Legislation, Volume 6, Issue 2, 2025 (319-353).

الملخص

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي واضح يتمثل بيان دور التقاضي الإلكتروني في إدارة وتحسين القضايا في المحاكم التجارية، وذلك لما له من دور فعال في معالجة كافة الأزمات التي تعاني منها المحاكم، وقد تفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الأخرى التي تعزز من قدرة المحاكم التجارية في تحقيق العدالة الناجزة، ولعل من أهمها التعرف على التحديات التشريعية والتي تقف حائلًا أمام تنفيذ التقاضي الإلكتروني أو تعوق من تنفيذه في المحاكم التجارية المصرية، وكذلك البيان لأهم الفرص المستقبلية التي تمكن استغلالها للاستفادة من التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية المصرية في المستقبل.

وقد خرج البحث بعدة نتائج لعل من أهمها أن التقاضي الالكتروني يمثل نقلة نوعية في طرق وآليات حل النزاعات، حيث يقدم خصائص تسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف مما يساهم في تحسين الوصول إلى العدالة الناجزة في القضايا التجارية، كما أن التشريعات الحالية في مصر بحاجة إلى تطوير ومزيد من المرونة على النحو الذي يتماشى من التطور التكنولوجي بما يقي الدولة مساوئ استخدام أنماط جديدة مثل التقاضي الالكتروني في المستقبل، حيث يشمل هذا النمط تحديات كبيرة تحتاج لرؤية وفاعلية في صياغة تشريعات تتوافق معها بما يحقق الهدف الرئيسي وهو العدالة الناجزة.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني- إدارة القضايا- المحاكم التجارية.

Abstract

The research aims to achieve a clear primary objective, which is to outline the role of electronic litigation in managing and improving cases in commercial courts, due to its effective role in addressing the various challenges faced by these courts. From this main objective, several sub-goals emerged, which enhance the ability of commercial courts to achieve swift justice. Among the most important of these is identifying the legislative challenges that hinder the implementation of electronic litigation or obstruct its application in Egyptian commercial courts, as well as highlighting the key future opportunities that can be utilized to take advantage of electronic litigation in Egyptian commercial courts in the future.

The research led to several findings, most notably that electronic litigation represents a qualitative shift in the methods and mechanisms of dispute resolution. It offers characteristics that contribute to expediting procedures and reducing costs, which helps improve access to swift justice in commercial cases. Furthermore, the current legislation in Egypt needs development and increased flexibility in a way that aligns with technological advancements, safeguarding the country from the drawbacks of adopting new models such as electronic litigation in the future. This model presents significant challenges that require a visionary and effective approach to formulating laws that are compatible with it, thus achieving the main objective of swift justice.

key Words: Electronic litigation - Case management - Commercial courts.

المقدمة

شهدت التكنولوجيا في العصر الحديث تقدمًا هائلًا في مختلف المجالات، مما أدى إلى تأثيرات كبيرة على تحسين الكفاءة وجودة الخدمات المقدمة، وبالأخص في مجال التقاضي، وتمثل هذا التطور في إدخال الأنظمة الإلكترونية التي استبدلت الطرق التقليدية المتبعة في المحاكم، مما أسهم في تسريع الإجراءات وتيسير الوصول إلى العدالة، وأصبح بإمكان المتقاضين الآن تقديم الدعاوى ومتابعة القضايا عبر الإنترنت، وتبادل المستندات إلكترونيًا، مما أدى إلى تقليص أوقات الانتظار وتخفيض التكاليف المرتبطة بالحضور الشخصي والمعاملات الورقية، وإضافة إلى ذلك فقد ساعدت هذه التقنيات في تسهيل إجراءات المحاكمات عن بُعد، خاصة في حالات الطوارئ أو الأزمات، مما يضمن استمرارية العدالة دون أي تأخير.

فيما يتعلق بالمحاكم التجارية المصرية، فقد أظهر التقاضي الإلكتروني تأثيرًا متزايدًا في تحسين فعالية وكفاءة النظام القضائي، بفضل اعتماد التقنيات الحديثة، مثل المنصات الإلكترونية لتقديم الدعاوى والمتابعة الإلكترونية للإجراءات، أصبح بإمكان الشركات والتجار تقديم مستنداتهم عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من الضغط على المحاكم، وإن هذا التحول الرقمي يعزز من سرعة البت في القضايا التجارية ويزيد من كفاءة المحاكم في معالجتها، كما يوفر درجة عالية من الشفافية والمرونة في الوصول إلى المعلومات، كما يعزز التقاضي الإلكتروني من الشمولية حيث يتيح لجميع الأطراف المعنية المشاركة في الجلسات عن بُعد مما يقلل من مشكلة التواجد الشخصي ويزيد من فعالية النظام القضائي في التعامل مع القضايا التجارية بسرعة ودقة أكبر.

وبناءً على ذلك، أصبح التقاضي الإلكتروني من الأدوات الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تحسين وتطوير إدارة القضايا في المحاكم التجارية المصرية، وبفضل التحول الرقمي تمكنت المحاكم من إدارة القضايا بكفاءة أعلى حيث يتم تقديم الدعاوى والمستندات إلكترونيًا، مما يعجل الإجراءات ويقلل من الزمن اللازم لمعالجة القضايا التجارية، وإن هذا التحول يساهم في تقليل الازدحام داخل المحاكم، ويوفر طرقًا أسهل للوصول إلى الملفات والبيانات المتعلقة بالقضايا، وعلاوة على ذلك يعزز التقاضي الإلكتروني من شفافية العملية القضائية حيث يمكن للأطراف المعنية متابعة القضايا في أي وقت ومن أي مكان، مما يساهم في تحسين جودة الخدمة القضائية وتعزيز الثقة في النظام القضائي المصري، ويؤدي في النهاية إلى تحقيق العدالة الناجزة.

المشكلة البحثية

يعتبر التقاضي الإلكتروني بمثابة عامل حاسم في التخفيف من عبء الإجراءات التقليدية المعقدة، حيث يُمكّن الأطراف من تقديم الدعاوى والمستندات إلكترونيًا، مما يقلل الحاجة للتواجد الشخصي ويزيد من مرونة النظام القضائي، ولكن رغم هذه المزايا يظل هناك تساؤل حول التحديات التقنية والقانونية التي قد يواجهها النظام في المحاكم التجارية، وكذلك حول قدرة التشريعات الوطنية على مواكبة هذا التحول الرقمي لضمان العدالة المتساوية والشفافة، وتتمحور مشكلة هذا البحث حول دور التقاضي الإلكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية وذلك باعتباره أحد الأدوات الحديثة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق العدالة الناجزة، ويمثل التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في النظام القضائي حيث يوفر حلولًا قانونية مبتكرة تسهم في تسريع الإجراءات القضائية، وتيسير وصول الأفراد إلى العدالة عبر الإنترنت، وفي هذا السياق يطرح البحث

التساؤل الرئيسي حول الآتي:

ما مدى تأثير التقاضي الإلكتروني في تعزيز كفاءة وفاعلية إدارة القضايا التجارية في المحاكم؟

تساؤلات البحث

١. ما مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه ووسائله؟

٢. ماهي صور ومساوئ التقاضي الإلكتروني؟

٣. ما مظاهر التطور في التقاضي الإلكتروني في العالم وفي مصر؟

٤. ما دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة في المحاكم التجارية؟

٥. كيف تؤثر التحديات التشريعية على تطبيق التقاضي الإلكتروني في القانون التجاري المصري؟

٦. ما الفرص المستقبلية لتحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية باستخدام التقاضي الإلكتروني؟

أهداف البحث

يتشكل الهدف الرئيسي في بيان دور التقاضي الإلكتروني في إدارة القضايا في المحاكم التجارية في القانون المصري مما يحقق العدالة الناجزة، ولأجل تحقيقي ذلك الهدف الرئيسي ثمة عدد من الأهداف الفرعية وذلك على النحو الآتي:

١. توضيح ماهية التقاضي الإلكتروني وخصائصه وأساليبيه.

٢. بيان مظاهر التطور التي أصابت مجال التقاضي ومنها مظاهر التقاضي الإلكتروني في العالم منها إلى الدولة المصرية.

٣. تسليط الضوء على التشريعات المصرية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية.

٤. التعرف على التحديات التشريعية والتي تقف حائلًا أمام تنفيذ التقاضي الإلكتروني أو تعوق من تنفيذه في المحاكم التجارية المصرية.

٥. تسليط الضوء على التحديات التنظيمية والتقنية التي تواجه التقاضي الإلكتروني في الدولة المصرية.

٦. وضع عدد من الاستنتاجات والتي تشكل فرص مستقبلية لتحسين عملية التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية المصرية.

الدراسات السابقة

من أجل التوصل إلى نتائج فعالة في البحث الحالي يجب البدء من حيث انتهي الأخرين، وعليه يتم تناول مجموعة من الدراسات والأدبيات السابقة ذات صلة بموضوع البحث، والتي من خلالها يحاول الباحث تحليل المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج ممكنة تتأقلم مع التغيرات المعاصرة ومن أهم تلك الأدبيات على النحو الآتي:

هدفت دراسة (فلاح عبد الهادي، ٢٠٢٤)[١] إلى إلقاء الضوء عما أتي به المشرع من جديد في تعديلاته بقانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ وبالأخص نظام التقاضي الإلكتروني ومدي نجاحه في معالجة بطء التقاضي بشأن المنازعات الاقتصادية ذات الطبيعة المدنية والتجارية لما سببه التأخير في الفصل في الدعاوي من عزوف المستثمرين عن الاستثمار داخل مصر، وخرجت الدراسة بأن للتقاضي صورتان: الأولي: المحكمة الافتراضية، وهو المفهوم الضيق للتقاضي الإلكتروني، والصورة الثانية: المحكمة وسائل إلكترونية وهو المفهوم الواسع للتقاضي الإلكتروني، وإن في ظل التحول الرقمي الذي تشهده جمهورية مصر العربية في شتي المجالات أصبح تطبيق التقنيات الحديثة في المجال القضائي أمر يجب تعميمه في كافة المحاكم خصوصًا افتتاح الدعوي وإعلانها الإلكتروني.

كما هدفت أيضًا دراسة (علاء عصام الدين، ٢٠٢٤)[٢] إلى التعرف على مفهوم التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية ومزاياه وعيوبه، فضلاً عن التعرف على ملامح التحول الإلكتروني في المحاكم وذلك باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثر هذا التحول على التغلب على ظاهرة البطء في التقاضي، ودراسة تجارب بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا والصين وسنغافورة، وبعض الدول العربية مثل الإمارات والسعودية والتي كان لها السبق في هذا المجال ومحاولة الاستفادة من تجارب هذه الدول وتطبيقها على مصر، وقد خلصت الدراسة إلى أن اتباع النظام الإجرائي الإلكتروني في القضاء يحقق عدالة ناجزة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، كما يخلق بيئة استثمارية ناجحة، وإن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يقضي على الغش والفساد في المحاكم من خلال القضاء على التلاعب في المستندات أثناء مباشرة الإجراءات.

وتناولت دراسة (إسلام الصياد، ٢٠٢٣)[٣] إلى التعرف على إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية حيث هدفت الدراسة إلى محاولة وضع نظام إجرائي لتداول الدعاوي القضائية أمام المحاكم بآلية الكترونية يتسنى من خلالها التخلص من النظام الورقي والاعتماد على النظام اللاورقي في الدعاوي القضائية مما يكفل تحقيق عدالة ناجزة وحث متخذي القرار إلى تطبيق تلك التقنية سواء على المستوى التشريعي أو القضائي، وقد خلصت الدارسة إلى أن التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية يسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتسهيل الوصول إلى العدالة، مما يعزز الكفاءة ويقلل من التكاليف.

---

[١] فلاح عبد الهادي حزام العجمي، التقاضي الإلكتروني فى المحاكم الاقتصادية وفقًا لآخر تعديل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٤.

[٢] علاء عصام الدين زكريا عبد الغني، التقاضي الإلكتروني ودوره فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تطبيقية على مصر)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٤م.

[٣] إسلام عبد المنعم الصياد، إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية «دراسة مقارنة»، المجلة القانونية، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مج ١٧، ع٣ ٢٠٢٣.

وتطرقت دراسة (أشرف جودة محمد، ٢٠٢٠)[٤] إلى المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر فقد حاول من خلال دراسته مناقشه لا بد من إنشاء نظام للمحاكم يتناسب مع التطورات السريعة في مجالات البحث والتكنولوجيا العالية فالموضوع يتطلب التعامل مع أنواع جديدة من الدعاوى المعروضة، خاصة مع تزايد الجرائم الإلكترونية التي لم تكن معروفة سابقًا، حيث لا تزال غالبية الدول العربية تعتمد على إجراءات تقليدية في العملية القضائية، مما يؤثر على حق الخصوم في التقاضي ورغم ذلك، تظل المحاكم وسيلة أساسية لتحقيق العدالة بين المواطنين في الدولة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المحاكم الإلكترونية تعتبر خطوة مهمة نحو تطوير النظام القضائي في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة، حيث تسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتوفير الوقت والجهد، وتعزز هذه المحاكم من الوصول إلى العدالة بشكل أسرع وأكثر كفاءة، من خلال تقديم الدعاوى ومعالجة القضايا عبر الأنظمة الرقمية، كما تعمل على تقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات التقليدية، مما يساهم في تحسين تجربة المتقاضين وتعزيز الشفافية في القضاء.

وبناء على ما سبق من تناول لمجموعة من الدراسات السابقة يمكننا القول أنه على الرغم مما تناولته الدراسات السابقة ومدى أهميته إلا أنها يؤخذ عليها عدم التطرق بشكل واضح لمدى فاعلية ودور التقاضي الالكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية، خصوصًا وأن هذا النمط من التقاضي قد أحدث تطور وتقدم كبيرة في كافة القضايا، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق العدالة الناجزة التي تمثل الهدف الرئيسي لجمهورية مصر العربية، ولعل ما قدمته مصر في السنوات الأخيرة من صياغة استراتيجية قومية تنتهي مداها البعيد بحلول عام ٢٠٣٠م، ترتبط بشكل كبير بضرورة الاستفادة من التطور والتقدم التكنولوجي في كافة المجالات وعلى رأسها القضاء بما يحقق الصالح العام وهو مبتغى يعزز من قيمة القانون المصري في المجتمع، وعليه يمكنن القول أن البحث الحالي تحتل جانب كبير من الأهمية كونها تناقش كيفية الاستفادة من التقاضي الالكتروني في المحاكم التجارية كسبيل يزيد من فرص تحقيق العدالة الناجزة في القضايا وتحسن من إدارتها على النحو الذي يرغبه المجتمع، ومن هنا يظهر وجه الاختلاف والتميز بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

منهجية البحث

سوف يتم الاعتماد على عدة مناهج في هذا البحث ومنها على النحو الآتي:

المنهج القانوني

يعتمد المنهج القانوني على دراسة وتحليل النصوص القانونية وتفسير القوانين السارية بشكل عميق، بالإضافة إلى مراجعة القرارات القضائية والممارسات القانونية، يستخدم هذا المنهج لفهم النظام القانوني وتقديم حلول قانونية للمشكلات التي قد تنشأ في مجالات متعددة، ويتطلب المنهج القانوني تفسير النصوص القانونية وفقًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية، وربط هذه النصوص بالواقع العملي، مما يسهم في استنتاج استنتاجات قانونية وتقديم توصيات تشريعية أو قضائي في هذا البحث، سيتم التركيز على دور التقاضي الإلكتروني تحقيق العدالة الناجزة في المحاكم التجارية وتحليل كيفية تعامل هذه التشريعات مع القضاء الإلكتروني في سياق المعاملات التجارية، بالإضافة إلى اقتراح حلول مناسبة.

[٤] أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، ع٣٥، مج٣، ٢٠٢٠.

المنهج المقارن

المنهج المقارن هو أسلوب بحثي يعتمد على مقارنة أنظمة أو ظواهر مختلفة لفحص أوجه التشابه والاختلاف بينها، ويمكن استخدام المنهج المقارن لدراسة كيفية تأثير التقاضي الإلكتروني في إدارة القضايا في محاكم تجارية في دول أو مناطق مختلفة، مقارنة بالطرق التقليدية أو بالتقنيات المختلفة التي تعتمدها محاكم أخرى.

منهج الوصفي التحليلي

هو منهج بحثي يعتمد على جمع البيانات ووصف الظواهر أو الأنظمة بشكل دقيق ثم تحليل تلك البيانات لفهم العلاقات والتفسيرات الممكنة، ويمكن تطبيق المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف كيفية استخدام التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية، وما هي الأنظمة والتقنيات المعتمدة، بالإضافة إلى تحليل تأثيرها على تحسين إدارة القضايا.

تقسيم البحث

- **المبحث الأول:** التقاضي الإلكتروني وصوره.
  - **المطلب الأول:** ماهية التقاضي الإلكتروني وخصائصه.
  - **المطلب الثاني:** صور ومساوئ التقاضي الإلكتروني.
- **المبحث الثاني:** فاعلية التقاضي الإلكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية.
  - **المطلب الأول:** تطور التقاضي الإلكتروني في العالم وفي مصر.
  - **المطلب الثاني:** دور التقاضي الإلكتروني فى تحقيق العدالة الناجزة فى المحاكم التجارية.
- **المبحث الثالث:** التحديات والفرص في تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية.
  - **المطلب الأول:** التحديات التقنية والتشريعية في تنفيذ التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية.
  - **المطلب الثاني:** الفرص المستقبلية لتحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية باستخدام التقاضي الإلكتروني.
- **الخاتمة.**
- **توصيات البحث.**

المبحث الأول: التقاضي الإلكتروني وصوره

تمهيد وتقسيم

يتعلق النظام القضائي بمجموعة القواعد التي تنظم هيئات السلطة القضائية في الدولة واختصاصاتها حيث يشمل ذلك المحاكم المدنية والجنائية والإدارية، بالإضافة إلى المحاكم الاستثنائية، وتتضمن هذه القواعد تحديد ترتيب وتشكيل المحاكم، وكذلك القوانين المتعلقة برجال القضاء. ومع تطور الفكر القانوني، ظهرت فكرة «الاختصاص» التي تعني تحديد نطاق القضايا التي يمكن لكل محكمة أن تتدخل فيها وتصدر حكمها بشأنها، وبناءً على ذلك يعد القضاء العادي صاحب الولاية العامة في النظر في كافة المنازعات المدنية باستثناء ما نصت عليه القوانين الخاصة باستثناءات معينة، كما أن قواعد الاختصاص تساعد في تحديد المنازعات التي تدخل في نطاق اختصاص كل محكمة، مما يسهم في تخصيص دور كل محكمة وفقًا لنوع المنازعة المطروحة أمامها.

ويتميز التقاضي الإلكتروني بقدرته على تسريع الإجراءات القانونية، وتقليل تكاليف المحاكم، وتوفير الشفافية والمصداقية في النظام القضائي، كما يساهم في تقليل التكدس في المحاكم التقليدية، ويُسهل وصول الأطراف المعنية إلى المعلومات والملفات القانونية مما يعزز من فعالية العمل القضائي ويزيد من ثقة المواطنين في العدالة.

ومن خلال هذه الفوائد، أصبح التقاضي الإلكتروني أحد الحلول التي تسعى الكثير من الدول لتطبيقها في مختلف أنواع القضايا، ولا سيما القضايا التجارية التي تتطلب سرعة ودقة في الإجراءات، وفي هذا السياق تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول:** ماهية التقاضي الإلكتروني وخصائصه.
- **المطلب الثاني:** صور ومساوئ التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني وخصائصه

لقد بدأت تظهر المصطلحات التي تربط بين الألفاظ القانونية والقضائية نظرًا لحداثة عملية نقل تكنولوجيا الاتصالات إلى ميدان القضاء وذلك مثل: التكنولوجيا والتقنية والإلكترونية وغيرها، ولقد تضمن القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، أولاً: تعديل أربعة مواد من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ [٥]، وتناولت مواد التعديل اختصاصات المحاكم الاقتصادية، ثانيًا: تعديلات عدد اثنين وعشرين مادة جديدة على القانون الأساسي[٦]، وجاءت المواد المضافة بنصوص تتعلق بتطبيق التقاضي الإلكتروني فى المحاكم الاقتصادية، ومن ثم سوف نقوم بعرض مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه وذلك على النحو الآتي:

---

[٥] تنص المادة الأولي من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ على تعديل بعض مواد قانون المحاكم الاقتصادية، حيث قررت استبدال نصي المادتين الثانية والخامسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية وهي نصوص تتعلق بسريان التعديلات زمانيًا ومكانيًا، فيما يتعلق نص المادة الخامسة بتنظيم إقامة وسير الدعوي إلكترونيًا وإعلانها بتنسيق بين وزارتي العدل والاتصالات والتكنولوجيا، وكذلك تعديل نصوص المواد ٤، ٦، ٧، ٨ من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية وهي تتعلق بتوسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية.

[٦] تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية على أن تضاف مواد جديدة إلى قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون المشار إليه بأرقام ٧ مكررًا، ٧ مكررًا أ، ٧ مكررًا ب، ٨ مكررًا، ٨ مكررًا أ، ٨ مكررًا ب، ٨ مكررًا ج، ٨ مكررًا د، ٨ مكررًا هـ، ٨ مكررًا و، ٨ مكررًا ز، ٩/ فقرة ثالثة، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢.

أولاً: مفهوم التقاضي الإلكتروني

تعريف التقاضي الإلكتروني لغويًا

تعددت التعريفات لكلمة «التقاضي» في قواميس اللغة العربية حيث تختلف تبعًا لسياقات استخدامها، فالكلمة مشتقة من الفعل «قَضى»، ويعني «أتمَّ أمره»، «فرغ منه»، ويقال «تقاضى المخاصمان إلى القاضي» أي تحاكم وترافعًا أمامه، كما يستخدم الفعل «تقاضى» للإشارة إلى ما يتقاضاه الشخص من مال أو مقابل صفقة معينة[٧].

أما بالنسبة لكلمة «إلكتروني»، فهي تستخدم في عدة سياقات أيضًا حيث يُقال «شهادة التوثيق الإلكتروني» للإشارة إلى الشهادة التي تثبت العلاقة بين الموقع والمحرر الإلكتروني المنسوب إليه، والتي تصدر عن جهة معتمدة للتوثيق، كما يطلق مصطلح «التوقيع الإلكتروني» على التوقيع الذي يوضع على محرر إلكتروني، ويكون على شكل حروف، أو أرقام، أو رموز، أو إشارات، ويتميز بطابع فريد يتيح تحديد الشخص الذي قام بالتوقيع ويميزه عن الآخرين.

تعريف التقاضي الإلكتروني فقهيًا

استخدم الفقه المعاصر مصطلح التقاضي الإلكتروني للتعبير عن الوسيلة الفنية الوسيطة فى القيام بإجراءات التقاضي، ما جعل الفقه يختلف فى وضع تعريف موحد للتقاضي الإلكتروني ويقصد به رفع الدعاوي الإلكتروني فى المحاكم، وهو يعتبر طفرة تكنولوجيا فى فقه القانون فى ظل التقدم التقني المعلوماتي، وما له من مردود إيجابي على عملية التقاضي[٨].

ويري بعض الفقهاء أن التقاضي الإلكتروني هو عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، والذي يعد وسيلة لتبادل الرسائل عبر الأجهزة الإلكترونية عن طريق شبكة المعلومات الدولية لتصل لمستقبلها فى وقت معاصر أو بعد برهة من إرسالها ويمكن له طباعة مستخرج منها أيًا كانت مشتملاتها، وللقاضي عند التعاقد من خلالها استخلاص واقعتي الايجاب والقبول دون حاجة لإفراغها فى ورقعة موقعة من طرفيها؛ حيث يجري فحص المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بقبولها أو رفضها وإرسال إشعار بذلك إلى المتقاضي، إلا أنه وفقًا لهذا التعريف لا يشمل إجراءات التقاضي الأخرى مثل انتداب الخبراء وتداول الحكم وصدوره وإعلانه بالطريق الإلكتروني وغيرها من إجراءات التقاضي الإلكتروني.

وفى رأي أخر يتمثل التقاضي الإلكتروني فى كونه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوي ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية وتنفيذ الأحكام بهدف الفصل السريع فى الدعاوي وتسهيل إجراءات التقاضي للمتقاضين، وهو تعريف شامل لكل ما يتعلق بالدعوي وإجراءاتها والحكم فيها وتنفيذه.

ويرى الباحث أن التقاضي الإلكتروني هو مباشرة الدعوي القضائية أمام المحكمة المختصة التي يعينها القانون

[٧]أحمد محمد عصام، إجراءات القاضي الإلكتروني فى المحاكم الاقتصادية وفقًا لأخر تعديلات قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، المجلة القانونية-مجلة علمية محكمة، المجلد ١٢، العدد ١، مصر، ٢٠٢٢، ص ١٩٢.
[٨]أحمد محمد عصام، مرج سابق، ص ١٩٢.

للنظر فى النزاع من خلال استخدام شبكه الإنترنت الدولية وأدواتها مثل الحاسب الآلي وأنظمة الدفع الإلكتروني وغيرها، بالاستفادة من ميزات السرعة والسهولة التي تتضمنها تلك الوسائل مما ينعكس على سرعة التقاضي وجودة إجراءاته.

ثانيًا: خصائص التقاضي الإلكتروني

يتميز نظام التقاضي عن بعد بعدد من الخصائص التي تجعله يختلف بشكل كبير عن التقاضي التقليدي، ويعكس التطور الحاصل في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات التي أحدثت تغييرات كبيرة في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، ومن أبرز هذه الخصائص أن التقاضي عن بعد يتيح سرعة وسهولة في الاتصال بين الأطراف المتعددة فضلاً عن إمكانية إرسال الوثائق والمستندات بشكل مباشر بين الأطراف مما يساهم في توفير الوقت والجهد والتكاليف، يعتمد هذا النظام بشكل أساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات، وعلى رأسها الإنترنت حيث يعد جهاز الحاسوب الوسيط الإلكتروني الذي يربط بين الأطراف المتقاضين، ويتصل هذا الجهاز بشبكة الاتصالات العالمية التي تنقل التعبير عن الإرادة إلكترونيًا بين الأطراف المتنازعة أو المتعاقدة مما يسمح لهم بالتفاعل في الوقت نفسه رغم الفارق المكاني. ويمكن تلخيص الخصائص الرئيسية التي يتميز بها هذا النظام في النقاط الآتية[٩]:

١. مغادرة النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني: إن عدم استعمال الوثائق الورقية فى كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي هو أهم ما يميز إجراءات التقاضي الإلكتروني، حيث تتم إلكترونيًا دون استخدام الأوراق، وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الإنترنت وهو ما خلق مجتمع من المعاملات اللاورقية.

٢. إرسال مستندات والوثائق إلكترونيًا وعبر الإنترنت: إن شبكة الإنترنت تتيح إمكانية إرسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل إلكترونيًا مثل الكتب والأبحاث والتقارير الإلكترونية هذا بالإضافة إلى بعض الخدمات كالاستشارات القانونية والطبية.

٣. استخدام الوسائط الإلكترونية: يتمثل استخدام الوسائط الإلكترونية فى كونه أهم خصائص التقاضي وذلك فى تنفيذ إجراءات التقاضي وعبر شبكة الاتصالات الإلكترونية.

٤. سرعة تطبيق إجراءات التقاضي: تحقق سرعة تطبيق إجراءات التقاضي إنجازًا سريعًا فى تطبيقها بين طرفي التقاضي حيث تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة.

٥. إثبات إجراءات التقاضي: إن الدعامة الورقية هي تجسيد الوجود المادي للمعاملات التقليدية، فلا تعد الكتابة دليلاً كاملاً فلإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، بينما يتم إثبات التقاضي الإلكتروني عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، وتنص المادة (١٤) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤م، والتي تنص على أنه: «للتوقيع الإلكتروني فى نطاق المعاملات المدنية والتجارية

[٩] إبراهيم حمدان أحمد محمد، التقاضي الإلكتروني ودوره فى تحقيق العدالة الناجزة، المجلة القانونية-مجلة علمية محكمة، المجلد ١٩، العدد ١، مصر، ٢٠٢٤، ص ١٨٣.

والإدارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات فى أحكام قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية، إذا روعي فى إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون»[١٠].

٦. استخدام الوسائل الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوي: لقد تطورت حركة المال فى العالم فى الفترة الأخيرة وذلك بدءً من بطاقات الاعتماد مثل الفيزا كارت والماستر كارد مرورًا بأجهزة (ATM)، فضلاً عن اتساع هذا النطاق ليشمل شركات الاتصالات التي أصبحت تقدم خدمة تحويل بيانات تحمل قيمة مالية والمعروفة بخدمة تحويل الرصيد.

٧. جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين: لقد ساعد التقاضي الإلكتروني في تقليل مشاكل ازدحام الجمهور فى المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين، وتخفيض مساحة تخزين للملفات فى المحاكم، ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع أفضل للجمهور وإمكانية ربط معلومات الدعاوي بين المحاكم.

ثالثًا: التحديات التشريعية التي تواجه التقاضي الإلكتروني في مصر

إن التهديدات في منظومة التقاضي الإلكتروني في أي دولة بما في ذلك مصر، غالبًا ما يكون مصدها الإخلال بمبدأ الأمن السيبراني (السرية – النزاهة أو السلامة – الإتاحية وضمان الوصول) وتعد التعديات على أي من هذه المبادئ ضمن جرائم الأمن السيبراني، التي تهدد استقرار وأمان التقاضي الإلكتروني، وبالتالي يتطلب هذا الوضع وجود إطار تشريعي قوي لحماية المنظومة القضائية من هذه المخاطر، ومن ثم يمكن تقسيمها في هذا التصور على النحو الآتي[١١]:

تهديدات تمس سرية البيانات والمنظومة

إن من أخطر هذه التهديدات ما يعرف بانتحال الشخصية حيث يتمكن أحد المستخدمين من الدخول إلى النظام مستخدمًا هوية رقمية تخص مستخدمًا آخر يمتلك صلاحيات أو امتيازات قانونية، والأمر الذي قد يترتب عليه التلاعب بالمعلومات أو ارتكاب أعمال احتيالية داخل النظام.

وتعد جرائم التنصت وسرقة البيانات من التهديدات الشائعة في سياق التقاضي الإلكتروني إذ يلجأ المهاجم إلى اعتراض البيانات أثناء نقلها بين الأطراف سواء عبر الإنترنت أو الشبكات الداخلية، أو بقصد الاطلاع عليها أو نسخها أو استخدامها بشكل غير مشروع مما يعرض خصوصية المعلومات القانونية للانتهاك، ويضاف إلى ذلك ضعف حماية كلمات المرور حيث يؤدي استخدام كلمات مرور بسيطة أو غير مؤمنة إلى تسهيل عمليات الاختراق، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بسرقة الهوية الرقمية، وهو ما يجرمه قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ باعتباره دخولًا غير مشروع إلى منظومة معلوماتية.

[١٠] صدر قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، فى ٢١ إبريل سنة ٢٠٠٤م.
[١١] حاتم جعفر، التقاضي الإلكتروني والأمن السيبراني «تحديات وآفاق» دراسة حالة للمحاكم المصرية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ١٤، ٢٠٢٤م، ص ١٤١٠.

كما يظهر التصيد الاحتيالي كأحد الأساليب الاحتيالية التي تعتمد على إرسال رسائل مزيفة تحمل صفة رسمية بغرض خداع المستخدمين وسرقة بياناتهم، وقد يتخذ هذا الهجوم شكل رسائل إلكترونية تبدو وكأنها صادرة من جهة قضائية موثوقة، ويتقاطع هذا النوع من الجرائم مع ما يعرف بتهديدات الهندسة الاجتماعية، والتي تبنى على استغلال الثقة والعواطف، واستدراج المستخدمين للكشف عن معلومات حساسة دون إدراك لنية المهاجم مما يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن المنصة القضائية الرقمية وسرية بيانات المتقاضين[١٢].

تهديدات تمس بسلامة ونزاهة وتكاملية المنظومة

إن من أبرز هذه التهديدات ما يعرف بتشويه المعطيات، وهو تعرض البيانات أثناء انتقالها عبر الشبكات لهجمات قد تكون سلبية، كالتنصت والمراقبة، أو نشيطة، كالتعديل والحذف ما يؤدي إلى فقدان دقة المعلومات أو تحريفها، وغالبًا ما يحدث ذلك عند إساءة استخدام الصلاحيات أو اختراق حسابات المستخدمين ذوي الصفة مما يسمح بالتلاعب غير المشروع في الملفات القضائية أو سجلات الدعوى.

كما تعد هجمات الاختراق الإلكتروني من التحديات الجسيمة التي تواجه المنظومة إذ تتعرض الأنظمة القضائية الرقمية لمحاولات متكررة لاختراق قواعد البيانات وسرقة المعلومات القانونية مما يهدد بسرية الإجراءات والوثائق ذات الطبيعة الحساسة، ويضاف إلى ذلك انتشار البرمجيات الخبيثة والفيروسات، والتي قد تزرع داخل الشبكة أو النظام من خلال ملفات أو روابط وهمية فتؤدي إلى تعطيل الخدمات، أو حذف بيانات، أو حتى تسريب معلومات إلى جهات غير مصرح لها، وتشير هذه التهديدات مجتمعة إلى الحاجة الماسة لتشريعات متقدمة ونظم حماية سيبرانية صارمة تواكب التحول الرقمي في منظومة العدالة.

تهديدات تمس بتوافر وإتاحية المنظومة وضمان الوصول

من أخطر هذه التهديدات ما يعرف بهجمات رفض الخدمة(Denial of Service) حيث يتم إغراق النظام بطلبات وهمية مكثفة تعجز الخوادم عن التعامل معها مما يؤدي إلى تعطل الموقع الإلكتروني أو حجب الخدمة عن المستخدمين الشرعيين، وهو ما يعرقل سير العدالة ويؤخر الفصل في النزاعات.

إضافة إلى ذلك تنتشر برمجيات الفدية (Ransomware) التي تستخدم لتشفير الملفات القانونية الحساسة وابتزاز المؤسسات القضائية بطلب مبالغ مالية مقابل فك التشفير مع التهديد بنشر البيانات السرية في حال عدم الاستجابة، ويؤدي هذا النوع من الهجمات إلى شل النظام القضائي تمامًا وتهديد ثقة المتقاضين في أمان المنظومة[١٣].

كما تمثل انقطاعات الكهرباء، أو توقف خدمات الاتصال، أو إتلاف البنية التحتية الرقمية تهديدات مباشرة لاستمرارية عمل المنصات الإلكترونية للمحاكم، وهو ما يعكس هشاشة الأنظمة في بعض البيئات غير المؤهلة رقميًا، ومن بين أخطر التهديدات ما يصدر من الداخل سواء عن طريق الإهمال أو التعمد من قبل بعض الموظفين الذين يمتلكون صلاحيات وصول للنظام حيث قد يؤدي سوء استخدام هذه الصلاحيات إلى تسريب

[12]Faisal Ghauri, Social engineering and its importance, 2021.

[13]Abu Al-Haija, Q., & Jebril, N. A., Introduction to Ransomware. In Perspectives on Ethical Hacking and Penetration Testing, 2023, pp. 32.

بيانات حساسة، أو التجسس على ملفات الدعوى، أو زرع فيروسات تؤدي إلى تعطيل النظام أو إضعاف حمايته.

تشير هذه التهديدات مجتمعة إلى ضرورة وجود بنية تشريعية وتقنية متكاملة تضمن استمرارية العمل القضائي الإلكتروني، وتحمي البيانات القانونية من الفقد أو الابتزاز أو التلاعب، مع ضرورة تدريب العاملين وتقييد الصلاحيات وضبط آليات الدخول إلى النظام.

المطلب الثاني: صور ومساوئ التقاضي الإلكتروني

يمثل التقاضي الإلكتروني تحولًا كبيرًا في طريقة إدارة القضايا القانونية حيث يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسهيل وتسريع الإجراءات القضائية، ومن خلال التقاضي الإلكتروني يمكن للأطراف المعنية تقديم الدعاوى، ومتابعة القضايا، والحصول على الأحكام دون الحاجة للحضور الشخصي إلى المحاكم، وتتنوع صور هذا النظام بين تقاضي الدعاوى عبر الإنترنت، وحضور الجلسات عن بعد، والتواصل الإلكتروني بين المحامين والقضاة.

أولاً: صور التقاضي الإلكتروني

إن مراجعة تطبيقات التقاضي الإلكتروني في دول العالم التي استعانت به ينبئ عن صورتين للتقاضي الإلكتروني وهما: قضاء التحكيم الإلكتروني، والقضاء العادي خلال المحكمة الإلكترونية، وذلك على النحو الآتي:

التحكيم الإلكتروني: نشأت آلية التقاضي الإلكتروني استجابة للتطورات الاقتصادية الكبيرة وزيادة حجم التجارة الدولية مما أوجد تحديات في التقاضي عبر المحاكم التقليدية خاصة مع توسع الأنشطة التجارية والشركات متعددة الجنسيات، وفي هذا السياق برزت الوسائل التكنولوجية كحلول فعالة لعقد جلسات فض المنازعات باستخدام تقنيات متعددة مثل الفيديو كونفرنس، وفي هذه التطبيقات يتم الاستغناء عن الحاجة للظهور الشخصي أمام هيئة التحكيم، ويتم تقديم المستندات والمذكرات وتبادل الدفوع والطلبات عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بالتحكيم، مثلما يتم تطبيقه في جمعية المحكمين الأمريكيين ومجمع لندن المعتمد والمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية حيث تتم جميع إجراءات التحكيم عبر شبكة الإنترنت[١٤].

المحاكم الإلكترونية: قد أظهرت التجربة الناجحة للتحكيم الإلكتروني فاعليتها في تسوية المنازعات مما دفع العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والسعودية والمغرب إلى تطبيق أنظمة التقاضي الإلكتروني في محاكمها، وفي مصر بدأت وزارة العدل في مواكبة هذه التطورات التكنولوجية حيث قامت بتطوير العديد من الخدمات القضائية عبر الإنترنت بما في ذلك تقنين إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لتعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، وتنص المادة ١٤ من قانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ على أنه باستثناء الطعون بالنقض يمكن تقديم الدعاوى في المحكمة الاقتصادية إلكترونيًا بعد سداد الرسوم والمستحقات وتقديم المستندات إلكترونيًا عبر الموقع المخصص للمحكمة[١٥].

---

[١٤] محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ١٧٣.

[١٥] تتبني وزارة العدل مشروع عدالة مصر الرقمية من أجل الارتقاء بمنظومة القضاء، ومن بين المشروعات التي تستهدفها الوزارة ميكنة عملية التقاضي فى محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد فى المحاكم المدنية والاقتصادية والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم وخدمة الأرشيف الإلكتروني وتطبيق نظام إدارة المحاكم الإلكتروني وتطبيق الهاتف الذكي وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت ومنظومة السجل العيني إلكترونيًا.

كما أصدر وزير العدل قرارًا بتنظيم آلية التقاضي الإلكتروني، والتي تشمل إقامة الدعوى وإعلانها، وتقديم الطلبات والدفوع، وتعيين الخبراء، وحجز الدعوى للحكم، وإصدار الأحكام، واستئنافها، وتنفيذها عبر النظام الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، ويتيح هذا النظام القضائي الإلكتروني جنبًا إلى جنب مع النظام التقليدي مما يسمح للمواطنين باختيار النظام الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم، وتسعى وزارة العدل أيضًا إلى تحسين النظام القضائي بشكل عام من خلال مشروع «عدالة مصر الرقمية» الذي يُعد من بين أبرز مشروعاتها، ويشمل السماح بإقامة الدعوى المدنية إلكترونيًا في بعض المحاكم.

وفي إطار هذا التطور، قامت وزارة العدل أيضًا بتطبيق فكرة «مثول المتهمين عن بعد» في قضايا تجديد الحبس حيث يتم استخدام التكنولوجيا الرقمية لتمكين القضاة من النظر في القضايا عبر شبكة تلفزيونية مغلقة بين المحاكم والسجون، مما يقلل من المخاطر الأمنية وتكاليف نقل المتهمين[١٦]، وبالإضافة إلى ذلك تم افتتاح مجمع للمحاكم داخل مركز الإصلاح والتأهيل التابع لوزارة الداخلية في أكتوبر ٢٠٢١، والذي يعتمد على أحدث التقنيات لتسهيل إجراءات التقاضي بشكل أكثر كفاءة وأمانًا، ومن خلال هذه المبادرات، أصبح من الممكن التوجه نحو استخدام النظم الحديثة عبر المواقع الإلكترونية القضائية، مع توفير ضمانات قانونية ودستورية تضمن حقوق المتقاضين.

ثانيًا: مساوئ التقاضي الإلكتروني

إن التقاضي الإلكتروني لا يخلو من بعض العيون والمخاطر، إذ يجب الإحاطة بأن إدخال الحاسوب في إجراءات التقاضي هو من أخطر المسائل المثيرة لأعقد المشاكل القانونية والاقتصادية، بل والإنسانية أيضًا، ويعد استبدال العنصر البشري بالحاسب الآلي من أبرز التحديات التي قد يواجهها تطبيق التقاضي عبر الوسائط الرقمية، وذلك للأسباب التقنية والثقافية والحضارية والاقتصادية خصوصًا في النظم القضائية المقارنة، لذا يتطلب التحول الرقمي تغييرًا هيكليًا وبشريًا في آن واحد، بحيث يستحدث كيانات إلكترونية متطورة وآمنة، ويتم تأهيل العنصر البشري من قضاة ومعاونين بشكل مثالي إلى جانب تدريب المتقاضين وموظفيهم.

وعلى الرغم من الفوائد التي تحققها الوسائل الإلكترونية في تسريع إجراءات التقاضي إلا أن هناك مخاوف مشروعة بشأن تطبيق هذا النظام، وإن بعض هذه المخاوف تدور حول مدى جدوى التقاضي الرقمي، وهل سيكون له دور في تحسين كفاءة القضاء أم أنه سيؤثر على الضمانات القانونية المقررة للمتقاضين؟ كما توجد قلقات بشأن شرعية الإجراءات المتفرعة عن هذا النظام وكيفية تأثيره على سير الدعوى والخصومة المدنية، ويوجد هناك أيضًا تساؤلات حول المستقبل إذ يطرح البعض الخوف من أن يؤدي هذا التحول إلى التخلي التام عن العنصر البشري في العملية القضائية، مما يعني أن الحاسب الآلي قد يصبح هو القاضي المعتمد، استنادًا إلى تقنيات التشفير المتطورة التي تقدمها الرياضيات التطبيقية، ومن الجدير بالذكر أن من أبرز العيوب التي قد تظهر عند تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني هي:

إلغاء روح القانون: هناك تحفظات على استخدام التكنولوجيا في القضاء حيث يعتقد البعض أن التقنيات تبتعد عن «روح القانون»[١٧]، وأنها قد تحول الإنسان إلى مجرد رقم أو كود مشفر مما يؤثر على قدرة القاضي

[١٦] صدر بوزارة العدل بتاريخ الثلاثاء الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠.
[١٧] محمد عصام الترساوي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

على اتخاذ قرارات استنادًا إلى شعوره الشخصي ووجدانته، وإن بعض المعارضين يرون أن التقاضي الإلكتروني قد يحرم المتهم من الاستفادة من المشاعر الإنسانية التي يمتلكها القاضي مثل التسامح والعفو، كما أن استخدام التكنولوجيا في عرض الشهادات عن بُعد قد يقلل من قدرة القاضي على تقييم الشهادات بشكل دقيق، مثلما يحدث في جلسات المحاكمة التقليدية، ومن جهة أخرى يرى البعض أن التكنولوجيا توفر للقاضي الوقت والجهد مما يساعد في تحسين سير العدالة ويزيد من الشفافية مع التأكيد على ضرورة أن يظل القاضي هو المسؤول عن تطبيق القانون ولا يجب أن تتحكم الآلة في قراراته.

السرعة في الإجراءات: الهدف من استخدام الوسائل الإلكترونية في القضاء هو تحقيق السرعة في الإجراءات، وهي تعتبر من المبادئ الإجرائية المهمة وفقًا للقوانين مثل ما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومع ذلك يوجد هناك توازن يجب تحقيقه بين السرعة والعدالة حيث قد تؤدي السرعة إلى تقليل ضمانات التقاضي أو المساس ببعض المبادئ القانونية الأساسية، بينما تدعو التعديلات القانونية الحالية إلى تبسيط الإجراءات لتسريع إصدار الأحكام، إذ يجب أن يُؤخذ في الاعتبار أن العدالة يجب أن تكون الأولوية، ويجب ألا تؤثر السرعة على صحة حكم القاضي، وبالتالي يجب أن تكون أي تعديلات تشريعية تهدف لتقصير مدة التقاضي متوازنة بحيث تحافظ على عدالة الإجراءات وصحة الأحكام.

انتهاك الخصوصية: يقلق الكثير من الأشخاص على مختلف مستوياتهم من إمكانية تعرض الموقع الإلكتروني للمحكمة للاختراق أو القرصنة، مما قد يؤدي إلى تسريب المعلومات وانتهاك الخصوصية، وفي ظل تزايد حالات اختراق الأنظمة الأمنية في العديد من المجالات، فإن هذا القلق يعد مبررًا. لذلك تم وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التكنولوجية لضمان أمان الموقع الإلكتروني للمحكمة، ومن بين هذه التدابير استخدام تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني وفقًا للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ الذي لم يتم اختراقه أو التلاعب به حتى الآن بفضل آلية الأمان المتقدمة التي يعتمد عليها، كما يمكن إنشاء شبكات داخلية مغلقة للمحكمة، ومرتبطة بالإنترنت مع إمكانية تشفير بيانات القضايا لتوفير مستوى إضافي من الأمان والحماية[١٨].

فقدان المساواة بين الخصوم: يتطلب الوصول إلى الإنترنت توفر أدوات وتقنيات معينة مثل الكمبيوتر، خط الهاتف، المودم أو بطاقة الشبكة، وبرامج لتصفح المواقع مثل البريد الإلكتروني، ومع تزايد استخدام هذه الأدوات، يبقى هناك جزء كبير من الناس غير قادرين على الوصول إليها، وإن هذا يخلق فجوة بين من لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت ومن لا يستطيعون مما يؤثر على الأفراد والمتخصصين في المجال القانوني، وإن هذا التفاوت قد يتعارض مع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية حيث قد يحرم الأفراد غير المتصلين بالإنترنت من الحصول على محاكمة عادلة وعلنية في وقت مناسب، ولتجنب ذلك من الضروري تعديل القوانين مثل المادة ١٠١ من قانون المرافعات لضمان التوازن بين العلنية والتقاضي الإلكتروني.

المبحث الثاني: فاعلية التقاضي الإلكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية

تمهيد وتقسيم

في ظل التطور الكبير في المجتمع الحديث وزيادة تعقيد المنازعات بسبب تنوع مجالات الحياة والعمل أصبح من الضروري إعادة التفكير في تنظيم النظام القضائي لمواجهة هذه التحديات، فقد أصبحت المحاكم

[١٨] محمد عصام الترساوي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

تواجه ضغطًا كبيرًا بسبب تزايد القضايا وتعقيدها مع ما يترافق مع ذلك من صعوبة تعديل القوانين والإجراءات القانونية بشكل سريع وفعال، ونتج عن هذا التأثير في جودة الأحكام القضائية وسرعة صدورها مما دفع الكثير من المتنازعين إلى اللجوء إلى الطعن في الأحكام عبر الطرق العادية والاستثنائية ما أضاف عبئًا إضافيًا على النظام القضائي[١٩].

وفي هذا السياق بدأ المشرع المصري في السنوات الأخيرة يتخذ خطوات جدية نحو تطبيق مبدأ التخصص القضائي، والذي يشمل تخصيص محاكم وقضاة للنظر في أنواع معينة من المنازعات، وأدى هذا التوجه إلى إنشاء عدة محاكم متخصصة مثل محكمة الأسرة عام ٢٠٠٤، ومحكمة التنفيذ عام ٢٠٠٧، والمحكمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى مراكز التحكيم المتخصصة، وفي إطار هذا التوجه بدأ مجلس الشيوخ في ٢٠٢٢ مناقشة مشروع قانون العمل الذي يتضمن إنشاء محاكم عمالية متخصصة مما يشير إلى أن هناك اتجاهًا مستمرًا نحو مزيد من التخصص القضائي في النظام المصري، ومن المتوقع أن نشهد إنشاء محاكم جديدة مختصة بنظر المنازعات المعقدة مثل المنازعات البحرية والتأمين والميراث والعقارات، وهو ما يعتبر ضرورة ملحة نظرًا لتزايد القضايا المعقدة في هذه المجالات التي تتطلب سرعة في الحسم وتوفير بيئة قضائية أكثر عدالة وفعالية.

ولقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك على النحو الآتي:

- **المطلب الأول:** تطور التقاضي الإلكتروني في العالم وفي مصر.
- **المطلب الثاني:** دور التقاضي الإلكتروني فى تحقيق العدالة الناجزة فى المحاكم التجارية.

المطلب الأول: تطور التقاضي الإلكتروني في العالم وفي مصر

إن تطبيق التقاضي الإلكتروني يجد أساسه وظهور من خلال الأنظمة الأولي التي جسدته في أنظمتها القضائية ومن أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والبرازيل، وفرنسا وغيرها من الدول الأخرى التي وضعت الحجر الأساسي لاستخدام هذا النوع من التقاضي الذي يجد مصدره من التطور العلمي في مجال التكنولوجيا، أما في مصر فقد شهدت السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو استخدام التقنيات الحديثة في المجال القضائي بدأت الحكومة المصرية في تطبيق التقاضي الإلكتروني عبر عدد من المحاكم الكبرى، بالإضافة إلى استخدام التقنيات لتسهيل الإجراءات والتواصل بين الأطراف عبر الإنترنت، ورغم أن الطريق لا يزال طويلاً في بعض الجوانب إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا التحول مثل البنية التحتية التقنية، والتدريب المستمر للكوادر القانونية، وضمان حماية البيانات، ومن ثم سوف نعرض تطور التقاضي فى مصر وأوائل دول العالم المؤسسة له، وذلك على النحو الآتي[٢٠]:

أولاً: تطور التقاضي الإلكتروني في العالم

الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في تطوير الإنترنت ووسائل

[١٩]أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية فى ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، مصر، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، ٢٠٢٠، ص ٦٠.

[20]Amara Abdelhamid, Electronic Litigation: Comparative Study, Route Educational & Social Science Journal, Vol 5(13), 2018, P 584.

الاتصال المتقدمة لأغراض عسكرية حيث وضعت الأساس لهذه التقنيات وعملت على تطويرها وانتشارها حتى وصلت إلى صورتها الحالية، وقد أسهم هذا التطور في توفير بيئة مناسبة لاستخدام الإنترنت في مجال التقاضي الإلكتروني، وكان أول تطبيق لهذه الفكرة في الولايات المتحدة عام ١٩٩١ عندما تم رفع الدعاوى إلكترونيًا عبر موقع خاص تمتلكه شركة خاصة مقرها مدينة «سانتا بوبوا» بولاية كاليفورنيا، وإن هذا التقدم دفع محكمة كاليفورنيا إلى إطلاق مبادرة رائدة بتقديم مشروع «محاكم الملفات الإلكترونية» الذي تضمن تطوير آليات ومعايير التقاضي باستخدام النظام الإلكتروني مما ساعد في تقليل تكاليف التقاضي وتقليص الوقت المستغرق في الإجراءات، وكان هذا النموذج بمثابة نقطة انطلاق للعديد من المحاكم في تبني هذه الإجراءات، وفي عام ١٩٩٦، تم تطوير نظام القاضي الافتراضي من قبل باحثين في مركز القانون وأمن المعلومات الذي ساهم في حل النزاعات التجارية بسرعة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم الفصل في النزاع خلال ٧٢ ساعة فقط.

ثم جاء الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٠ ليحث الدول الأعضاء على إزالة أي عقبات قانونية تحول دون استخدام وسائل التسوية الإلكترونية للنزاعات خارج نطاق القضاء التقليدي، وذلك من خلال توجيه خاص حول الخدمة المجتمعية للمعلومات والتجارة الإلكترونية، وهو التوجيه الأوروبي رقم ٢٠٠٠/٣١، وقد شهدت عملية التقاضي الإلكتروني تطورًا مستمرًا على مر السنين، حتى وصل إلى الوضع الحالي.

الصين: تم تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في مدينة زيبو التابعة لإقليم شاندونج حيث اعتمدت على نظام متطور باستخدام برنامج حاسوبي حديث، ويقوم هذا النظام بحفظ القوانين والأنظمة، وكذلك تخزين بيانات المواطنين والسوابق القضائية، وفي هذا النظام يتم رفع الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية عن طريق تحميل المدعين ومحاميهم بياناتهم ومطالبهم ودفوعهم على قرصين مضغوطين متطابقين في الحجم والسعة ليتم إدخالها في البرنامج الحاسوبي للمحاكمة، وفي حال كانت القضية تحتوي على تفاصيل إنسانية حساسة، يمكن للقاضي البشري أن يطلب رأيه قبل إصدار الحكم[٢١].

البرازيل: تم تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني باستخدام برنامج حاسوبي يعتمد على الذكاء الاصطناعي يسمى «القاضي الإلكتروني»، إذ يثبت هذا البرنامج على جهاز حاسوب محمول يحمله قاضٍ متجول، ويهدف إلى تسريع تقييم شهادات الشهود وتحليل الأدلة بشكل علمي في موقع الجريمة، ولقد تم تصميم البرنامج بواسطة القاضي فالس فيوروزا عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية أسبيريتو سانتو، وقد خضع لاختبارات من قبل عدة قضاة قبل أن يتم تسويقه، وساهم هذا البرنامج في تسريع البت في القضايا المتراكمة في البرازيل من خلال إصدار أحكام فورية في الحالات غير المعقدة، وعلى الرغم من أهميته فإن هذا النظام لا يحل محل القضاة البشريين، بل يُعزز من فعالية عملهم ويُسهم في إنجاز المهام بشكل أسرع[٢٢].

فرنسا: تم توقيع اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني الفرنسي لنقابة المحامين في ٢٨ يوليو ٢٠٠٧ بشأن تطوير الاتصالات الإلكترونية بين المحاكم والمحامين مما أدى إلى إنشاء شبكة اتصال مشتركة بين الطرفين وإن هذا النظام مكن المحامين من فحص الملفات، ونقل المستندات، والاطلاع على جدول الجلسات فضلاً عن إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط في المسائل المدنية والجزائية، كما

[21] Alison (Lu) Xu, Chinese judicial justice on the cloud: a future call or a Pandora's box? An analysis of the 'intelligent court system' of China, Information & Communications Technology Law, Taylor & Francis Group, VOL. 26, NO. 1, 2017.
[22] Roberto Fragale, Electronic Justice in Brazil, Universidade Federal Fluminense, Brazil, 2008.

تم تجهيز مرفق العدالة في فرنسا بكاميرات لنقل جلسات المحاكمة بالصوت والصورة، وذلك باستخدام تقنية المحادثة المرئية أثناء التحقيق والمحاكمة على نطاق واسع، ولقد جاء هذا التحديث في إطار المادة ٧١٧٠٦ من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدل بالقانون رقم ١٤٣٦ لعام ٢٠٠٩، الذي نص على «استخدام المحادثة المرئية المسموعة عند الحاجة إلى سماع الشخص أو استجوابه أو مواجهته بأشخاص آخرين في حالات الضرورة، مع تضمين كافة الإجراءات في محضر سمعي مرئي»[٢٣].

وفي التعديل الأخير بموجب القانون رقم ١٦٣٦ لسنة ٢٠١٦، تم توسيع استخدام هذه التقنية لتشمل وكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، سواء في التحقيق مع الشهود، أو أثناء المرافعة، أو في مواجهة الأطراف أو سماع الخبراء في فرنسا أو مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في إطار التحقيقات الأوروبية المشتركة ضمن المساعدة القضائية في المسائل الجزائية المتبادلة، ويأتي هذا التوجه تماشيًا مع الاتفاقية الأوروبية الجديدة للمساعدة القضائية في القضايا الجزائية التي أقرها مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٠.

ثانيًا: تطور التقاضي الإلكتروني في مصر

قام المشرع في مصر بتعديل قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، حيث سمح لأول مرة باستخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية إلكترونيًا، ومن أبرز الأحكام التي تضمنها القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل لقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، ما يلي:

١. تنص الفقرة الأولى من المادة (الخامسة) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بعد تعديلها على أن وزير العدل يصدر، بالتنسيق مع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القرارات المنظمة للقيد في السجل المذكور في المادة (١٧) من القانون المرافق، وكذلك تنظيم إقامة وسير الدعوى إلكترونيًا، وإعلامها وطرق حمايتها، بالإضافة إلى ربط المحاكم الاقتصادية إلكترونيًا. وتلتزم الجهات المعنية بتنفيذ هذه القرارات[٢٤].

٢. حددت المادة ١٣ المضافة بموجب القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ تعريف بعض الكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون على النحو الآتي:

أ- السجل الإلكتروني.

ب- العنوان الإلكتروني المختار.

ت- الإيداع الإلكتروني.

ث- الموقع الإلكتروني.

ج- الصورة المنسوخة.

[23] Marco Velicogna, e-Justice in France: the e-Barreau experience, Utrecht Law Review, Volume 7, Issue1, (January) 2011.

[٢٤] أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص ص ٦٧- ٧١.

٣. نظمت المواد من ١٤ إلى من القانون كيفية إقامة الدعاوى، سداد الرسوم، الإعلان، إيداع المذكرات، تقديم المستندات، إبداء الدفاع والطلبات، بالإضافة إلى الاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني، وكذلك إعلان الخصوم بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة، وذلك عبر الوسائل الإلكترونية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات تعد أفكارًا جديدة ومستحدثة، وبالتالي فإن تطبيقها في المحاكم سيسهم بلا شك في تسهيل العملية القضائية على المتقاضين والقضاة وجميع أفراد العملية القانونية، وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التوجهات الإجرائية الحديثة يتيح نظام التقاضي الإلكتروني في محكمة النقض ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية للخصوم الاطلاع على بيانات الدعوى وما تم فيها عبر رقم كودي يتم منحه لكل من المدعى والمدعى عليه مقابل مبلغ رمزي، ويمكنهم من خلال الرقم السري الممنوح لهم الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة للاطلاع على مستجدات الدعوى.

ولم تتوقف جهود الدولة المصرية عند هذا الحد، بل قامت بعدة خطوات تتمثل في:

المحاكم الاقتصادية

كانت المحاكم في مصر من أوائل الجهات القضائية التي بدأت تطبيق منظومة التقاضي الإلكتروني بشكل فعال، نظرًا لطبيعتها التخصصية وتعاملها مع قضايا مالية وتجارية غالبًا ما تشمل أطرافًا دولية أو مؤسسية، ما يجعلها أكثر استعدادًا تقنيًا.

ولقد جاءت تعديلات قانون المحكمة الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بهدف تطوير منظمة التقاضي في المحاكم الاقتصادية بما يؤدي إلى الهدف من إنشائها وهو الإسراع في فض المنازعات الاقتصادية لما لذلك من أثر على مجال الاستثمار في مصر.

وتمثل التعديلات الأخيرة إلى جانب الإجراءات القانونية الخاصة بالتقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية منظومة متكاملة تشكل ما يعرف فعليًا بالقضاء الإلكتروني، والذي يعمل بالتوازي مع القضاء التقليدي، وبموجب هذه التعديلات بات من الممكن رفع الدعوى أمام المحكمة الاقتصادية سواء عبر الوسائل التقليدية أو الإلكترونية، وتطبق هذه القاعدة على جميع الدعاوى التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة الاقتصادية باستثناء حالات الطعن في الأحكام القضائية حيث يظل الطعن بالطرق العادية قائمًا، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة ١٤ من قانون المحاكم الاقتصادية[٢٥].

وإن من أهم مظاهر تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية هو إطلاق بوابة إلكترونية لتقديم الدعاوي ومذكرات الدفاع دون الحاجة للحضور الشخصي، فضلاً عن جلسات عبر الفيديو كونفرنس في بعض الدوائر، لا سيما في القضايا البسيطة أو الإدارية، وأيضًا إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لحفظ وثائق القضايا، مع إمكانية متابعة تطور القضية عبر الموقع الإلكتروني، وهذا بالإضافة إلى اعتماد التوقيع الإلكتروني للمحامين

[٢٥]تنص المادة (١٤/١) من تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية على أنه فيما يتعلق بحالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعوى التي تحيلها المحكمة الاقتصادية والطعن في الأحكام الصادرة فيها من قبل الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الإلكتروني وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة إلكترونيًا بالموقع المخصص لكتاب المحكمة الاقتصادية.

والخصوم في بعض الإجراءات[٢٦].

ولقد أتاح هذا التوجه سرعة في الإجراءات، وخفض التكدس داخل مقار المحاكم، وساهم في تحسين كفاءة العمل القضائي من حيث الزمن والشفافية.

قرار وزارة العدل باستخدام التقاضي عن بعد أثناء جائحة كورونا

مع انتشار جائحة كورونا تزايدت الحاجة لتوفير بدائل رقمية تمّن المتقاضين من متابعة قضاياهم دون الحضور الفعلي إلى المحاكم تفاديًا للازدحام وتقليلًا لمخاطر العدوى، والأمر الذي سرع من تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في بعض المحاكم التجارية والاقتصادية، وقد تم ذلك من خلال ربط هذه المحاكم بقواعد بيانات مركزية آمنة متصلة بمنصة مصر الرقمية، ما أتاح سرعة الوصول إلى المعلومات وتنفيذ الإجراءات القضائية بشفافية وكفاءة.

ويقوم النظام على تمكين المحامين بصفتهم الممثلين القانونيين للمدعين من رفع الدعاوى وتقديم المستندات إلكترونيًا عبر المنصة بعد تسجيلهم واعتمادهم ضمن قاعدة بيانات النظام بالتعاون مع نقابة المحامين، ويتم التحقق من صفة المحامي ومحل الدعوى عند التسجيل لأول مرة فقط مما يسهم في تسهيل الإجراءات دون الإخلال بضمانات التقاضي[٢٧].

ولقد أصدرت وزارة العدل عددًا من القرارات والتعليمات التنفيذية التي تستهدف تقنين وتنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني، ومنها:

أ- القرار الوزاري رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم العمل عن بعد بالمحاكم وتقديم الطلبات إلكترونيًا.

ب- تدشين منصة وزارة العدل للخدمات القضائية، التي تسمح بالاستعلام عن القضايا، وسداد الرسوم، وطلب نسخ الأحكام.

ت- التعاون مع وزارة الاتصالات لإنشاء وتحديث مراكز البيانات القضائية وربطها بالمحاكم على مستوى الجمهورية.

ث- تدريب الكوادر القضائية والإدارية على استخدام نظم المعلومات الإلكترونية، ضمن خطة الوزارة للتحول الرقمي.

وعلى الرغم من المبادرات المتعددة إلا أنه يوجد هناك عددًا من التحديات التي تعيق التوسع الكامل فى التقاضي الرقمي، وذلك يتمثل فى:

[٢٦]أحمد محمد عصام، إجراءات التقاضي الإلكتروني فى المحاكم الاقتصادية وفقًا لأخر تعديلات قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، المجلة القانونية فى الدراسات والبحوث القانونية، ٢٠٢٤م، ص ٢١١.

[٢٧]حاتم جعفر، مرجع سابق، ص ١٣٨٩.

- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المحاكم، خاصة خارج المحافظات الكبرى، مما يعيق تنفيذ الجلسات عن بعد أو الوصول السلس إلى الإنترنت.
- نقص تدريب بعض القضاة والعاملين الإداريين على استخدام الأنظمة الإلكترونية مما يؤدي إلى تردد في الاعتماد عليها أو أخطاء في التنفيذ
- غياب تشريعات تفصيلية ملزمة تحدد آليات وضوابط التقاضي الإلكتروني في كافة أنواعه ما يخلق فراغًا قانونيًا في بعض الإجراءات.
- محدودية وعي المتقاضين والمحامين بالإجراءات الإلكترونية وحقوقهم في استخدامها.
- التخوف من مشكلات الأمن السيبراني أو التلاعب بالبيانات خاصة في ظل القضايا الحساسة التي تنظرها بعض الجهات القضائية.

المطلب الثاني: دور التقاضي الإلكتروني فى تحقيق العدالة الناجزة فى المحاكم التجارية

يتجسد دور التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة في المحاكم التجارية في عدة جوانب هامة تسهم في تحسين وتطوير النظام القضائي بشكل عام، ويعتمد التقاضي الإلكتروني على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الإجراءات القضائية، مما يعزز كفاءة المحاكم ويقلل من الوقت والجهد المبذول في التعامل مع القضايا التجارية.

أولاً: تيسير إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية

في ظل التوجه نحو التحول الرقمي، أصبح للمحاكم التجارية الإلكترونية دور بارز في تحسين وتسريع إجراءات التقاضي، ومن خلال استخدام الحوسبة السحابية والبرمجيات القانونية، تتيح المحاكم التجارية الإلكترونية تسريع عمليات البحث وجمع الأدلة والوثائق القانونية الخاصة بالقضايا التجارية، مما يعزز كفاءة العمل القانوني ويوفر الوقت والجهد، كما يساعد التقاضي الإلكتروني في تقديم الدعاوى التجارية بشكل أسرع، مما يسهم في تسهيل الإجراءات وتقليص الوقت المستغرق للأطراف المعنية، وبالإضافة إلى ذلك يسهم هذا النظام في تحسين الوصول إلى المعلومات القانونية وتوفير مزيد من الشفافية والمصداقية في العمل القضائي[٢٨].

وتسهم الإجراءات الرقمية في تسهيل التواصل بين المحامين والقضاة والعملاء، وتتيح إمكانية حضور الجلسات عن بُعد ما يساعد في تحسين سرعة العدالة وتقليل تكاليف النقل والإقامة، وعلى الرغم من أن إجراءات التقاضي في المحاكم التجارية الإلكترونية قد تختلف بين الدول والنظم القانونية، إلا أنها تتضمن عادة عدة خطوات رئيسية مثل:

١. تقديم الدعوي التجارية إلكترونيًا: يمكن للأطراف المعنية تقديم الدعوى التجارية عبر الإنترنت من خلال المواقع الرسمية للمحاكم التجارية.

[٢٨] ياسر محمد اللمعي، إصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجنائية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمنهور، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص ٢٥.

٢. إعلان قبول الدعوي: عند قبول الدعوى وبدء الإجراءات، يتم الإعلان عن ذلك عبر المواقع الإلكترونية للمحاكم التجارية.

٣. إجراءات المحاكمة: يمكن أن تتم بعض الجلسات عن بُعد باستخدام تقنيات الاتصال الإلكترونية، مما يسهل إتمام الإجراءات بأقل تكلفة وأسرع وقت.

٤. إصدار الحكم النهائي والاستئناف: يتم إصدار الحكم النهائي إلكترونيًا، ويمكن تقديم الاستئنافات والاعتراضات بالطريقة نفسها.

وتتخذ وزارة العدل في مصر خطوات مهمة نحو تطوير المحاكم التجارية الإلكترونية حيث تم تحديث مجموعة من الخدمات الرقمية الخاصة بالمحاكم الاقتصادية والمحاكم التجارية، وقد تم تقنين إجراءات التقاضي الإلكتروني من خلال تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، والتي تنطبق على القضايا التجارية ما يتيح للأطراف تقديم القضايا التجارية إلكترونيًا من خلال مواقع المحاكم الرسمية.

كما أصدرت وزارة العدل قرارًا يحدد كيفية تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكترونية في المحاكم التجارية، ويشمل ذلك تقديم القضايا، الجلسات، وتعيين الخبراء، مما يسهل ويسرع من الإجراءات التجارية، ويهدف النظام الإلكتروني للمحاكم التجارية إلى تسريع الإجراءات مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للتقاضي، وبالتالي تحسين الكفاءة والعدالة في معالجة القضايا التجارية.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن من خلال هذه التطورات تسهم المحاكم التجارية الإلكترونية بشكل كبير في تحسين العدالة، وتقليل الوقت والجهد المبذول في التقاضي التجاري، كما تسهل الوصول إلى المعلومات القانونية بشكل آمن ومنظم، مما يعزز من الشفافية والمصداقية في النظام القضائي التجاري.

ثانيًا: تيسير إجراءات تنفيذ الأحكام التجارية

لا شك أن مجال تنفيذ الأحكام في المحاكم التجارية يمكن أن يستفيد بشكل كبير من التكنولوجيا لتسهيل عمليات التحصيل وتحديد مواقع الأصول المتعلقة بالديون التجارية، كما يمكن للتكنولوجيا أن تساهم في تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام التجارية وتخصيص الموارد بكفاءة أكبر، وفي هذا السياق يعتبر مشروع العدالة الرقمية الذي أطلقته وزارة العدل المصرية خطوة هامة نحو إحداث ثورة في النظام القضائي، بما في ذلك المحاكم التجارية، ومن أبرز التطورات في هذا المشروع إدخال نظام التقاضي الإلكتروني في العديد من المحاكم التجارية، ما يسهم في تسريع إجراءات التقاضي وتحسين مستوى الكفاءة[٢٩].

وبالإضافة إلى ذلك أطلقت الوزارة مشروعًا يتيح عرض المتهمين أو المدعى عليهم عن بُعد في قضايا تتعلق بالأعمال التجارية، وذلك باستخدام وسائل رقمية حديثة، مما يسهم في تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بالقضايا التجارية، ويسمح النظام عبر شبكة دائرية آمنة للمحامين بالمشاركة في الإجراءات من دون الحاجة لحضورهم الفعلي مما يقلل من المخاطر الأمنية ويسهم في تحسين الإجراءات بشكل عام.

[٢٩] رضا محمد عبد العزيز مخيمر، دور التكنولوجيا فى تيسير إجراءات التقاضي وتنفيذ والأحكام، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، ٢٠٢٣، ص ١٩٨٨.

ولقد تم إنشاء مجمع محاكم تجارية في أكتوبر ٢٠٢١على أعلى مستوى من التكنولوجيا داخل مراكز الإصلاح والتأهيل مستخدمًا أساليب وتقنيات حديثة تسهم في تسريع إجراءات التقاضي التجاري، وتوفير تكلفة نقل المتهمين، وتبسيط الإجراءات القانونية عبر الأنظمة الرقمية.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول إن التكنولوجيا تسهم بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية في المحاكم التجارية حيث تساهم الأنظمة الإلكترونية في تسريع عمليات التقاضي وتنفيذ الأحكام التجارية، وفي النهاية يمثل هذا التقدم التكنولوجي فرصة حقيقية لتحسين الكفاءة القضائية، وتسريع الإجراءات التجارية، وتعزيز حقوق المواطنين في إطار محاكم تجارية شفافة وعادلة[٣٠].

ثالثًا: مدي توافق المرافعات المصرية مع التقاضي الإلكتروني

تعد مصر في مرحلة مهمة تتطلب تحديث قوانينها لتواكب التطور التكنولوجي المتسارع في مجالات متعددة، ومن بينها التقاضي الإلكتروني الذي أصبح يشكل جزءًا أساسيًا من أنظمة العدالة في كثير من الدول، وفي هذا السياق يعتبر قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ من القوانين القديمة التي لم تأخذ في اعتبارها التقنيات الحديثة في مجال التقاضي مما يطرح تساؤلات حول مدى توافقه مع آليات التقاضي الإلكتروني التي تعتمد على الإنترنت والوسائل الإلكترونية الأخرى[٣١].

فيما يخص الإعلانات القضائية، تنص المادة (٦) من قانون المرافعات على أن الإعلان يتم بواسطة المحضرين أو بطريقة قانونية أخرى مما يفترض تواصلًا ماديًا بين الأطراف، وهذه النصوص لا تتواكب مع التقاضي الإلكتروني الذي يعتمد على الوسائل الرقمية كالبريد الإلكتروني أو الرسائل النصية كوسائل للإعلان، وتظهر التجارب المقارنة في الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة التي تسمح بالإعلانات الرقمية عبر منصاتها الإلكترونية ضرورة تعديل هذه المواد لتشمل الإعلان الإلكتروني.

وبالإضافة إلى ذلك إن الأدلة الرقمية التي تشكل جزءًا كبيرًا من القضايا الإلكترونية سواء كانت رسائل بريد إلكتروني، أو مستندات رقمية موقعة، لم تكن مُعترفًا بها بوضوح في قانون المرافعات المصري، وتحتاج المواد المتعلقة بالإثبات (خاصة في الباب الثالث من قانون المرافعات) إلى تعديل لتشمل الاعتراف بالأدلة الرقمية ففي الإمارات والسعودية تم تعديل قوانين الإثبات لتشمل الأدلة الإلكترونية، مما ساهم في تحسين الكفاءة وسرعة الإجراءات القضائية.

ومن جهة أخرى لا تنص المواد المتعلقة بالإجراءات مثل المادة ٨٤ الخاصة بالحضور في الجلسات على إمكانية الحضور الإلكتروني أو التقاضي عن بُعد، وهو ما يعد من أساسيات التقاضي الإلكتروني في العصر الحالي حيث إن العديد من المحاكم الدولية والمحلية أصبحت تقدم خيارًا للحضور عن بُعد عبر الإنترنت، إضافة إلى ذلك المواد المتعلقة بإيداع المذكرات وتقديم المستندات تحتاج إلى تحديث لتلائم الإجراءات الرقمية التي لا تتطلب الحضور الفعلي أو تقديم المستندات الورقية[٣٢].

[٣٠] رضا محمد عبد العزيز مخيمر، مرجع سابق، ص ١٩٨٩.

[٣١] أحمد عصام السيد، قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، آخر تعديل صادر في ٥ سبتمبر ٢٠٢٠، المركز المصري للإصدارات القانونية، ٢٠٢٣.

[٣٢] فاخرة غدير النعيمي، أسباب اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى القانون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،

من هنا فإن تعديل قانون المرافعات المصري ليواكب التقاضي الإلكتروني بات ضرورة حتمية ومن أبرز التعديلات التي يجب إدخالها[٣٣]:

١. إضافة نصوص قانونية تسمح بالإعلان الإلكتروني باستخدام البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية.

٢. إدراج فصل خاص بالأدلة الرقمية في قانون الإثبات ليشمل الأدلة الإلكترونية.

٣. تعديل المواد المتعلقة بالحضور والإجراءات لتتيح الجلسات الافتراضية وتقديم المستندات الرقمية.

المبحث الثالث: التحديات والفرص في تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية

تمهيد وتقسيم

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم في مختلف المجالات أصبح من الضروري تحديث الأنظمة القضائية لتواكب هذه التغيرات، ومن أبرز هذه التحديثات هو تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية، الذي يهدف إلى تحسين كفاءة النظام القضائي من خلال استخدام التقنيات الحديثة في إدارة القضايا التجارية، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل الأعباء الإدارية.

ولكن على الرغم من الفوائد الكبيرة التي قد يحققها التقاضي الإلكتروني، فإن تطبيقه في المحاكم التجارية يواجه عدة تحديات تتراوح بين التحديات التقنية، التشريعية، والبشرية، مما قد يؤثر على فعاليته في البداية، وفي المقابل يفتح هذا التحول الرقمي العديد من الفرص لتعزيز الشفافية، وتحسين الوصول إلى العدالة، وتوفير الوقت والجهد للأطراف المتنازعة.

ولا شك إنه عند استخدام التكنولوجيا والإنترنت لتنفيذ الإجراءات إلكترونيًا من الطبيعي ستواجه العديد من التحديات سواءً من الناحية التقنية، أو من الناحية القانونية، لذا يلزم العمل على إزالة تلك التحديات والتفكير في إعداد مشروع قانون موحد يتناول دور الأجهزة الإلكترونية في القانونين الموضوعي والإجرائي حيث أن النصوص القائمة ليست في معظمها لائمة للمستجدات الحديثة في التطور التكنولوجي الهائل للأجهزة الإلكترونية والعالم الرقمي، وإن كان بعضها قد يواكب هذه المستجدات إلا أن البعض الآخر قد تحتاج إلى تعديلات جذرية، ويوجد هناك حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة تعالجها.

ومن ثم يهدف هذا المبحث إلى استعراض التحديات والفرص التي قد يواجهها النظام القضائي المصري في تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية، وبالإضافة إلى كيفية التعامل مع هذه التحديات لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، بما يساهم في تحسين فعالية وكفاءة النظام القضائي بشكل عام.

ومن ثم تم تقيم هذا المبحث إلى مطلبين وذلك على النحو الآتي:

٢٠١٩م، ص ٥.

[33] Ahmed Sharaf El-Din, commentary on the Egyptian electronic signature law 2020, shuralawfirm, 13 July, 2020, link: https://www.shuralawfirm.com

- **المطلب الأول:** التحديات التقنية والتشريعية في تنفيذ التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية.
- **المطلب الثاني:** الفرص المستقبلية لتحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية باستخدام التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: التحديات التقنية والتشريعية في تنفيذ التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية

من المهم أن نلاحظ أن الحاسب الآلي لا يمتلك القدرة على التفكير بشكل مستقل، بل هو جهاز ينفذ الأوامر والتعليمات التي يبرمج بها من قبل الإنسان، الذي هو صانعه، وفقًا لإرادة الله عز وجل، ولذلك فإن قدرة الحاسب على أداء المهام تعتمد بشكل أساسي على جودة البرنامج الذي يستخدمه وكفاءة الإنسان الذي يقوم بتصميمه واستخدامه، وبناءً على ذلك يصبح من الضروري توفير الأمان التكنولوجي والأمان القانوني (التشريعي) لضمان أن تكون الأجهزة الإلكترونية أداة فعالة في تحقيق العدالة بين المواطنين وحل القضايا المدنية، وفي هذا السياق سنستعرض أولاً التحديات التقنية ثم ننتقل إلى عرض التحديات القانونية والإدارية، وذلك على النحو الآتي[٣٤]:

أولاً: التحديات التنقية

قد يواجه التقاضي الإلكتروني العديد من التحديات التي تعترض مسيرة تطور إجراءات التقاضي ويمكن عرضها من خلال الآتي:

١. تطوير البنية التحتية لنظام المحاكم: من دون توفير اتصال إنترنت مستقر، مثل شبكة Wi-Fi جيدة وستكون العديد من الأدوات الرقمية غير متاحة، كما أن ضعف تغطية الإنترنت في المناطق النائية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام المتقاضين في رفع الدعاوى إلكترونيًا.

٢. مخاطر القرصنة: يزداد تهديد اختراق الأجهزة الإلكترونية والأنظمة من قبل المتطفلين، المخربين، أو الهاكرز مما يعرض مواقع الإنترنت وبياناتها للخطر.

٣. انتشار الفيروسات: تسببت الفيروسات التي تصيب الأجهزة الإلكترونية في تدمير البرامج والمحتويات المخزنة على الحواسيب، مما يعطل عمل النظام.

٤. الأمية المعلوماتية والتفاوت التقني: يعاني العديد من الأفراد من نقص في المعرفة التقنية، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال.

٥. رفض الأدلة الرقمية: هناك مقاومة من بعض الجهات القانونية في قبول الأدلة الرقمية كجزء من الإجراءات القضائية.

٦. القلق من المعاملات الإلكترونية: تشعر بعض الدول النامية أن الاعتماد على المعاملات الإلكترونية يشكل تهديدًا لاقتصاداتها[٣٥].

---

[٣٤] إسلام عبد المنعم الصياد، إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية «دراسة مقارنة»، المجلة القانونية (مجلة متخصصة فى الدراسات والبحوث القانونية)، ٢٠٢٣، ص ٥١٢

[٣٥] فيصل محمد البحيري، أثر النهضة العلمية الحديثة على الفكر القانوني دراسة فى فلسفة القانون، الطبعة الأولي، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١٢٤.

٧. ضعف الإلمام باللغات الأجنبية: يعوق ضعف المعرفة باللغات الأجنبية وغياب الثقة في الأمان الإلكتروني من التأكد من مصداقية الوثائق والتوقيعات الإلكترونية.

٨. صعوبة التدريب على التقنيات الرقمية: قد يواجه القضاة وموظفو المحاكم صعوبة في استخدام التقنيات الحديثة إذا كان التدريب غير كافٍ أو لا يتوفر له التمويل الكافي، مما يؤدي إلى تأخير التحول إلى العدالة الرقمية.

وبناءً على ذلك يرى الباحث أن التحديات التقنية التي تواجه التحول نحو العدالة الرقمية تتطلب اهتمامًا جادًا من قبل المعنيين، سواء على المستوى الحكومي أو المؤسسي، فبينما تتيح التقنيات الحديثة فرصًا كبيرة لتحسين كفاءة الأنظمة القضائية، فإن عدم تطوير البنية التحتية بشكل مناسب يعوق الاستفادة الكاملة منها إذ لا يكفي الاعتماد فقط على توفر الأجهزة أو البرمجيات، بل يجب ضمان توافر اتصال إنترنت مستقر في جميع المناطق، خاصة في المناطق النائية التي تشهد نقصًا في هذه الخدمة، وهذا بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على الأمان السيبراني من خلال حماية البيانات من القرصنة والفيروسات، التي تهدد سلامة الوثائق الإلكترونية والمعلومات الحساسة.

كذلك، فإن الأمية المعلوماتية تعد أحد أبرز العوائق التي يجب معالجتها حيث لا يمكن إنجاح التحول الرقمي دون تمكين الأفراد من استخدام التكنولوجيا بالشكل الصحيح، ومن المهم أن تكون هناك جهود مستمرة للتدريب ليس فقط للقضاة وموظفي المحاكم، بل لكافة الأطراف المتداخلة في العملية القضائية، لضمان نجاح التطبيق الفعلي للتقنيات الرقمية.

وفيما يخص الأدلة الرقمية، يجب على النظام القضائي أن يعيد النظر في التعامل معها وقبولها كجزء من الدليل القانوني حيث إن المستقبل يشهد زيادة في الاعتماد على الأدلة الإلكترونية، وبالنسبة للدول النامية مثل مصر، فبينما قد تشعر ببعض القلق حيال التأثيرات الاقتصادية للمعاملات الإلكترونية إلا أن التحول الرقمي يمكن أن يسهم في تقليل التكاليف وتسهيل الوصول إلى العدالة مما يعود بالنفع على اقتصادات هذه الدول على المدى الطويل، وفي الختام أن الاستجابة لتلك التحديات التقنية تحتاج إلى استثمار حقيقي في البنية التحتية، والتعليم، والأمان السيبراني، من أجل ضمان نجاح تطبيق العدالة الرقمية وتحقيق أهدافها في جميع أنحاء العالم.

ثانيًا: التحديات التشريعية والإدارية

بشكل عام يظهر أن السلطات الإدارية ولا سيما السلطات الجنائية تستوعب التكنولوجيات الحديثة بشكل أسرع من المحاكم المدنية، وهذه الفجوة لا يمكن تفسيرها بعدم وجود ابتكار في المحاكم المدنية أو بسبب التردد في تبني التكنولوجيا، وفي الواقع إن الانتقال من النظام المدني إلى النظام الجنائي يتجاهل العديد من الحقائق المعقدة التي لا يمكن تبسيطها، فعلى مستوى القضاء المدني توجد العديد من التحديات التي تواجه استخدام الأجهزة الإلكترونية كأدوات مساعدة في القضايا المدنية، ومن بين هذه التحديات[٣٦]:

١. تتمتع الإجراءات المدنية بتنوع أكبر بكثير مقارنة بالإجراءات الجنائية، وإذا كانت المحاكم المدنية

[٣٦] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٠، ص ٥٤.

ترغب في استخدام الأنظمة التقنية لإدارة الملفات، فإن النظام الإلكتروني الذي يتعامل مع الإجراءات المدنية يجب أن يتكيف مع جميع مراحل العملية، بدءًا من التسجيل، وصولاً إلى التواصل مع الأطراف ومحاميهم ثم إصدار الحكم من قبل القاضي، وتتمثل تلك في كونها واحدة من أكبر التحديات في الدعاوى المدنية هي تعدد الأشخاص المشاركين في الإجراءات مما يجعل من الصعب تنسيق النظام الإلكتروني بشكل فعال.

٢. يوجد هناك أيضًا تحديات قانونية تتعلق بتعريف المفاهيم القانونية مثل الورقة أو المحرر أو المستند كدليل إثبات بحيث يتم قبول مستخرجات الحاسب الآلي والاعتراف بحجيتها أمام القاضي المدني، كما يجب تبني التوقيع الإلكتروني في المستندات القضائية، وتحديد مفهوم الغش الإلكتروني بوضوح.

٣. أما من الناحية الإجرائية، فالتحديات تشمل تحديد المفهوم القانوني لإجراءات الإعلان والمرافعة الشفوية والعلنية، وهذا بالإضافة إلى مسائل المداولة والحكم القضائي، وإن من أبرز القضايا التي تثار هي كيفية التعامل مع مسألة الأغلبية وحجية الحكم الصادر، وتحديد القوة الثبوتية للحكم عندما يكون معتمدًا على التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالقوة التنفيذية للأحكام مثل: الطعن في الحكم، والحجز على أموال المدين.

وتعد أهم التحديات القانونية والإدارية التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة والتي تتمثل فى الآتي:

١. تتمثل التحديات التشريعية فى غياب التشريعات الكافية على المستويين الوطني والدولي لتنظيم أحكام التقاضي الإلكتروني في القضاء المدني، بما في ذلك آليات تطبيق الإجراءات والأحكام القضائية وكيفية تنفيذها، وعلى الرغم من أن بعض التشريعات قد بدأت في مواكبة هذه التحديات إلا أن هناك حاجة لتعديل بعض النصوص التشريعية الحالية إضافة إلى ضرورة وضع تنظيم قانوني جديد لتغطية الحالات التي لا توجد لها نصوص قانونية واضحة.

٢. تكمن إحدى الصعوبات في الأمية القانونية المنتشرة في العديد من دول العالم الثالث حيث يجهل الكثيرون كيفية استخدام الوسائل الحديثة في فض المنازعات القانونية، مما يخلق نوعًا من الخوف والامتناع عن استخدامها، لذلك يجب العمل على تنفيذ برامج توعية قانونية تهدف إلى تعليم وتثقيف أفراد المجتمع حول كيفية استخدام هذه الوسائل بشكل فعال وآمن.

٣. من التحديات الأخرى عدم مرونة القضاء في بعض الدول في تفسير القواعد القانونية التقليدية لمواكبة المستجدات العصرية والأنماط القانونية الحديثة التي تفرضها شبكة المعلومات، ويتجسد هذا في عدم توافق القوانين التقليدية مع التطور السريع في مجال المعاملات الإلكترونية، مثل: التوقيع الإلكتروني، واستخدام الكتابة الإلكترونية في الإجراءات القانونية.

٤. إن رفع الدعاوى إلكترونيًا يتطلب استثمارًا كبيرًا في بناء البنية التحتية اللازمة من أجهزة ومعدات وشبكات، وبالإضافة إلى ذلك يتطلب الأمر تطوير الموارد البشرية من خلال تدريب وتأهيل موظفي

المحاكم على التعامل مع هذه التقنيات الحديثة، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا لهم ويؤثر على قدرتهم في التعامل مع هذه التحولات التكنولوجية.

٥. التحول نحو العدالة الرقمية يتطلب إدارة حذرة ومبدعة من جميع الجهات المعنية لضمان معالجة المشكلات التي قد تطرأ، ومن الضروري أن تتضافر الجهود لتحقيق نجاح عملية التحول الرقمي في النظام القضائي بما يعزز فعالية التقاضي الإلكتروني في كافة مراحله.

وبناءً على ما سبق نجد

إن التحول إلى التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية يمثل خطوة هامة نحو تحسين كفاءة النظام القضائي، ولكنه يواجه العديد من التحديات التقنية والتشريعية التي قد تعيق عملية التنفيذ بنجاح، فمن الناحية التقنية: تظل البنية التحتية ضعيفة في العديد من البلدان ما ينعكس بشكل خاص على المحاكم التجارية التي تتطلب توافر اتصال إنترنت مستقر ومتطور، فالأدوات الرقمية مثل المنصات الإلكترونية والبرمجيات الخاصة بإدارة القضايا التجارية قد تواجه صعوبة في العمل بكفاءة في حال كانت الشبكة غير مستقرة أو كان هناك نقص في التجهيزات التكنولوجية في المناطق النائية، وإضافة إلى ذلك فإن الحماية السيبرانية تبقى تحديًا كبيرًا حيث أن المحاكم التجارية تحتوي على معلومات حساسة تتعلق بالأعمال التجارية والمالية، مما يجعلها هدفًا رئيسيًا للقرصنة والهجمات الإلكترونية، لذلك من الضروري الاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية بشكل مناسب وتطوير آليات الحماية السيبرانية لضمان أمن البيانات وحمايتها من الاختراقات.

ومن الناحية التشريعية: تواجه المحاكم التجارية تحديات تتعلق بالتشريعات القديمة التي لا تواكب التطورات التقنية مما يعيق فعالية تطبيق التقاضي الإلكتروني في هذا المجال، فعلى سبيل المثال: قد لا تعترف بعض الأنظمة القانونية في المحاكم التجارية بالأدلة الرقمية أو التوقيعات الإلكترونية، وهو ما يعد عائقًا أمام تقديم الأدلة الإلكترونية في القضايا التجارية، إضافة إلى ذلك فإن غياب التشريعات الكافية لتنظيم الإجراءات الإلكترونية الخاصة بالمحاكم التجارية يعوق تطبيق العدالة الرقمية بشكل فعال، وفي ظل هذه التحديات أصبح من الضروري أن تقوم السلطات التشريعية بتحديث القوانين الحالية لتشمل التوقيعات الإلكترونية، وتوثيق الأدلة الرقمية، وتحديد الإجراءات القانونية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني بما يتماشى مع التطورات الحديثة، لذا يتطلب التحول إلى العدالة الرقمية في المحاكم التجارية جهودًا من جميع الأطراف المعنية لضمان تطبيق الإجراءات التقنية بشكل سليم وفعال مما يعزز من سهولة الوصول إلى العدالة ويحسن من كفاءة النظام القضائي.

المطلب الثاني: الفرص المستقبلية لتحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية باستخدام التقاضي الإلكتروني

في ظل التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم في كافة المجالات أصبحت تكنولوجيا المعلومات من الأدوات التي لا غنى عنها لتحسين كفاءة وفعالية النظام القضائي، وفي هذا السياق يبرز التقاضي الإلكتروني كأحد الحلول الفعالة التي يمكن أن تسهم في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية خاصة في مصر، إلا أن هذا التحول الرقمي يتطلب تطوير إطار قانوني وتنظيمي مناسب، لضمان التطبيق السليم لهذه التقنيات بما يتوافق

مع حماية حقوق الأفراد وخصوصياتهم[٣٧].

أولاً: مقترحات لتحسين استخدام التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية

من الضروري أن تقوم الحكومة المصرية بتطبيق تشريعات وتنظيمات تهدف إلى ترخيص واستخدام التقاضي الإلكتروني في مختلف المجالات، بما في ذلك المحاكم التجارية، وإذا تم تطبيق هذه الأنظمة بشكل صحيح، فإنها ستكون بمثابة الأساس لضمان الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام التكنولوجيا في التقاضي الإلكتروني، وسيسهم هذا في تحسين إدارة القضايا التجارية عبر توظيف هذه التقنيات بشكل يحقق الكفاءة، ويسهم في الحد من التأخير في إصدار الأحكام، كما أن الرقابة الفعالة على هذه التقنيات ستضمن الحفاظ على حقوق الأفراد وحمايتها من أي انتهاك لخصوصياتهم خلال سير القضايا، ولابد أن يكون هناك عدة خطوات فرعية تتمثل فى الآتي:

١. تحسين البنية التحتية الرقمية: يجب تطوير البنية التحتية التقنية للمحاكم التجارية في مصر، بما في ذلك تعزيز الاتصال بشبكات الإنترنت السريعة مثل تقنية 5G مما يتيح تبادل البيانات بسرعة وأمان بين المحاكم والأطراف المعنية

٢. تطوير إجراءات التقاضي الإلكترونية: ضرورة تصميم منصة إلكترونية موحدة لرفع القضايا التجارية، واستبدال الإجراءات الورقية بالتقنيات الرقمية، مثل تقديم المستندات وإيداع المذكرات عبر الإنترنت، كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين تحليلات القضايا وتقديم استشارات قانونية مبتكرة.

٣. تسريع إجراءات التقاضي: يمكن تسريع إجراءات التقاضي مع استخدام التقنيات الحديثة وتقليل التأخير في إصدار الأحكام، وذلك من خلال الاعتماد على التقاضي الإلكتروني الذي يساعد في تحليل البيانات والمعلومات المتاحة ويمكن تحسين سرعة الفصل في القضايا التجارية.

٤. حماية البيانات والخصوصية: من الضروري وضع قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية التي تجمع وتستخدم في القضايا التجارية، وإن استخدام التوقيع الإلكتروني وتكنولوجيا التشفير سيعزز الأمان ويحمي المعلومات الحساسة مما يعزز ثقة الأطراف في النظام القضائي الإلكتروني.

٥. الاستثمار فى التقنيات الحديثة: يجب تشجيع الاستثمار في تطوير القضاء الإلكتروني الذي يمكن استخدامه لتحسين الأداء في المحاكم التجارية، وهذا يشمل استثمار الشركات المحلية والدولية في بناء أنظمة إلكترونية متطورة لتسريع إجراءات التقاضي.

ثانيًا: إطار قانوني مقترح لتنظيم التقاضي الإلكتروني فى المحاكم التجارية

مع تقدم استخدام التكنولوجيا في مجالات متعددة، يجب على الحكومة المصرية أن تسن قوانين واضحة تنظم استخدام هذه التقنيات في القضاء، وخاصة في المحاكم التجارية، ومن ثم يوجد بعض المحاور الرئيسية

[٣٧] هبة بدر أحمد صادق، إطلالة على المحاكم الاقتصادية ومنازعات الاستثمار: ملاحظات انتقادية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠١٧.

التي يمكن أن تسهم في تحسين تقنين استخدام التكنولوجيا فى التقاضي الإلكتروني فى المحاكم التجارية وذلك على النحو الآتي[٣٨]:

١. ضمان حماية البيانات: يجب أن تصدر قوانين تحمي البيانات الشخصية التي يتم جمعها واستخدامها من قبل الأنظمة الذكية في المحاكم التجارية، علاوة على ذلك يجب وضع ضوابط قانونية صارمة لتخزين واستخدام هذه البيانات لضمان الشفافية وحماية حقوق الأفراد.

٢. تحديد المسؤوليات القانونية: ينبغي إصدار قوانين واضحة تحدد المسؤوليات القانونية في حالة وقوع أخطاء أو أضرار بسبب استخدام الأنظمة الذكية في الإجراءات القانونية، وهذا يشمل تحديد تعويضات مالية للأطراف المتضررة في حال حدوث خطأ في المعالجة أو اتخاذ القرار.

٣. تنظيم استخدام التكنولوجيا فى القطاعات القانونية: من الضروري وجود قوانين خاصة لضمان سلامة استخدام التكنولوجيا في القطاعات الحساسة مثل الرعاية الصحية والنقل والطيران، وهذا يتطلب إجراءات وقائية للحد من المخاطر التي قد تنشأ في تطبيق هذه التقنيات في المجالات القانونية.

٤. إنشاء هيئات رقابية مختصة: يجب تأسيس هيئات تنظيمية مستقلة تشرف على تطوير واستخدام التقنيات الحديثة في المحاكم التجارية، وإن هذه الهيئات ستضمن الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية وتنظيم استخدام التقنيات بشكل يحقق العدالة ويحمي حقوق الأفراد.

٥. تطوير قوانين الملكية الفكرية: بما أنه يوجد هناك العديد من الخوارزميات المتطورة فى التكنولوجيا، يجب إصدار قوانين تحمي الملكية الفكرية لتلك الخوارزميات والبرامج التي تستخدم في القضاء التجاري، وهذا يساهم في الحفاظ على الإبداع التكنولوجي ويشجع الشركات على الاستثمار في تطوير هذه التقنيات[٣٩].

٦. سد الثغرات القانونية للتقنيات المستقبلية: تقنيات مثل السيارات ذاتية القيادة والروبوتات الطبية قد تكون جزءًا من الحلول المستقبلية في المحاكم التجارية، ولكن من المهم تنظيم وضعها القانوني وتحديد المسؤولية الجنائية في حالة حدوث أخطاء.

ومن ثم يرى الباحث أن المحاكم التجارية الإلكترونية تعد فرصة لتطوير النظام القضائي في مصر، وزيادة كفاءته وشفافيته، ولكن هذا التحول يتطلب التأسيس لإطار قانوني وتنظيمي محكم يشمل حماية البيانات، وتسريع الإجراءات، وضمان أمان وخصوصية المستخدمين، وذلك من خلال اتباع هذه الخطوات والإجراءات، ويمكن للمحاكم التجارية أن تصبح أكثر كفاءة وعدالة مما يسهم في تسريع عملية التقاضي وتحقيق العدالة بشكل أفضل للمواطنين.

ثالثًا: الفرص المستقبلية والنماذج العربية المقارنة لتحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية باستخدام التقاضي الإلكتروني

يعد التقاضي الإلكتروني فرصة واعدة لتحسين الكفاءة وجودة العدالة في المحاكم التجارية خاصة في ظل

[٣٨] هيثم حامد المصاروة، التنظيم القانوني للمحكمة التجارية الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ٢٠٢٤.
[٣٩] هيثم حامد المصاروة، مرجع سابق.

التحديات المتزايدة المرتبطة بتراكم القضايا وطول مدة التقاضي، وتشير التجارب الناجحة في عدد من الدول العربية إلى قدرة التقنيات الرقمية على إحداث تحول حقيقي في كيفية إدارة القضايا القضائية، مما يمكن أن يكون نموذجًا يحتذى به للدول التي تسعى لتطوير أنظمتها القضائية، بما في ذلك مصر.

فعلى سبيل المثال، تبنت الإمارات العربية المتحدة تجربة رائدة من خلال إنشاء محكمة دبي الذكية التي تمكن المتقاضين من تقديم الدعاوى ومتابعتها بشكل كامل عبر الإنترنت، فضلاً عن اعتماد التوقيع الرقمي وتنظيم جلسات التقاضي عن بعد، وهو ما أسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكدس في المحاكم.

أما في المملكة العربية السعودية فقد تم تطوير منصة ناجز الإلكترونية التي تتيح للمحامين والأطراف رفع القضايا التجارية، والاطلاع على تفاصيل الجلسات، وتقديم المذكرات إلكترونيًا، وقد ساهم هذا التحول في تقليل مدة التقاضي وتحسين كفاءة سير العمل القضائي.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تم إطلاق تجربة جزئية للتقاضي عن بعد في بعض المحاكم التجارية حيث بدأت خطوات نحو تفعيل خدمات إلكترونية متكاملة، وتبرز هذه التجارب الفرص المتاحة للأنظمة القضائية في الدول النامية مثل مصر لتبني تقنيات مستدامة تسهم في تحقيق العدالة الناجزة وتقليل التكاليف وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات العدالة في مختلف المناطق.

وتظهر هذه التجارب العربية كيف أن التحول الرقمي في المحاكم التجارية ليس مجرد تحسين للأداء فحسب، بل هو أيضًا فرصة لإعادة هيكلة النظام القضائي بالكامل في ظل التحديات التي تواجهها الأنظمة التقليدية من حيث التكدس القضائي وطول فترة التقاضي، ولعل أبرز ما يمكن لمصر الاستفادة منه في هذه التجارب هو[٤٠]:

١. المنصات الإلكترونية المتكاملة: توفر كل من دبي والسعودية منصات إلكترونية تسهل إجراءات رفع القضايا والتعامل معها عن بُعد، وقد تكون منصة مصر الرقمية بمثابة قاعدة انطلاق لإنشاء منصة مشابهة مخصصة للمحاكم التجارية ما يعزز الشفافية ويسهم في تقليل العبء على المحاكم التقليدية.

٢. التقاضي عن بُعد: يمكن أن تعتمد في مصر وذلك من خلال تجربة الدول العربية لها، وذلك لتوسيع نطاق التقاضي عن بُعد في المحاكم التجارية إذ يمكن أن يساهم ذلك في تسريع الإجراءات وتقليل التكلفة اللوجستية المرتبطة بالحضور الفعلي للجلسات.

٣. التحول الرقمي في التعامل مع الأدلة: تمثل الأدلة الرقمية في دبي والسعودية جزءًا أساسيًا من النظام القضائي الرقمي ما يعزز مصداقية التعاملات الإلكترونية، إذ يمكن لمصر استكمال هذا الاتجاه عبر إدراج الأدلة الرقمية كجزء من قواعد الإثبات في القضايا التجارية، وهو ما يساعد في تسريع الإجراءات.

٤. التحسين المستمر للبنية التحتية الرقمية: إذ تظهر التجارب العربية أهمية الاستثمار فى البنية التحتية الرقمية، وذلك لضمان استدامة العدالة الإلكترونية حيث إن ضمان اتصال الإنترنت المستقر في المناطق النائية سيؤثر بشكل إيجابي على إمكانية الوصول إلى العدالة في جميع أنحاء الجمهورية.

[٤٠] عمرو محمد غازي، أثر التحول الرقمي في تطوير التشريعات القضائية العربية: التشريع الإماراتي أنموذجا، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع ٣٧، مصر، ٢٠٢١.

ومن خلال هذه الفرص التي أظهرتها التجارب العربية يمكن لمصر أن تتبنى تقنيات التقاضي الإلكتروني بشكل يعزز كفاءة النظام القضائي التجاري، ويحقق العدالة الناجزة في أقل وقت ممكن، فإن التحول الرقمي في المحاكم التجارية لا يعني فقط تحسين الأداء القضائي، بل أيضًا تعزيز الشفافية وتقليل التكاليف على المتقاضين والمجتمع بشكل عام، ويمكن لمصر أن تطور هذه التجارب لتتناسب مع سياقها المحلي، وفي نفس الوقت الاستفادة من دروس التحديات التي واجهتها تلك الدول لتجنب الأخطاء والتسريع في تطبيقها.

الخاتمة

لقد قمنا فى هذا البحث « دور التقاضي الالكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية» إلى دراسة التقاضي الإلكتروني من خلال التركيز على الجوانب القانونية والتقنية التي تشكل المتطلبات الأساسية لاستخدام هذه الوسائل في النظام القضائي، ولقد تم الاهتمام بشكل خاص بالشروط والعناصر الضرورية لضمان صحة الإجراءات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية وحجيتها في المحاكم، وكان الهدف الأساسي من البحث وضع إطار عام يمكن من خلاله الاستفادة من التقاضي الإلكتروني بشكل فعال، مع التأكيد على أهمية إدماج هذه الوسائل في النظام القضائي لتيسير الإجراءات القانونية.

نركز أيضًا على ضرورة أن يكون القانون الإجرائي متماشيًا مع التشريعات الموضوعية التي تنظم الحقوق والمراكز القانونية التي تنشأ وتنتقل عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك لضمان تكامل النظام القانوني. علاوة على ذلك، يتعين على التشريعات الوطنية مواكبة الاتجاهات العالمية في الاعتماد على الوسائل الإلكترونية لإنجاز المعاملات المدنية والتجارية، وإن هذا التوجه يعكس الحاجة الماسة لإيجاد آلية قانونية جديدة تواكب المتغيرات العالمية وتستفيد من تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، بما يساهم في تحسين كفاءة التقاضي في المحاكم التجارية وتسهيل الوصول إلى العدالة.

وفى ضوء هذا البحث توصلنا لعدد من النتائج والتي تتمثل فى الآتي:

١. يمثل التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في طرق وآليات حل النزاعات حيث يقدم خصائص تسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف مما يساهم في تحسين الوصول إلى العدالة، كما أن تطور هذا النوع من التقاضي في العالم، وخصوصًا في مصر، إذ يظهر اهتمامًا متزايدًا بتعزيز الكفاءة القانونية مع ضرورة التأكد من توافر البنية التحتية الملائمة لمواكبة هذا التطور.

٢. إن التشريعات الحالية في مصر لا تزال في مراحل أولية في تنظيم استخدام التكنولوجيا في المجال التجاري، رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، كما أن تفعيل هذه التقنيات يتطلب تطوير تشريعات مرنة ومتطورة تتماشى مع الابتكارات الحديثة لضمان سلامة تطبيقاتها.

٣. قد تعيق التحديات التقنية والتشريعية تنفيذ التقاضي الإلكتروني في مصر مثل قلة الوعي القانوني التكنولوجي والقصور في البنية التحتية، إلا أن هناك أيضًا فرصًا كبيرة لتحسين إدارة القضايا وتسهيل الإجراءات القانونية مما يعزز من الكفاءة في عمل المحاكم التجارية.

التوصيات

١. نوصي المشرع المصري بإصدار قانون الإجراءات الإلكترونية فى القضاء المدني والتجاري على غرار قانون التوقيع الإلكتروني الذي ساوي بين التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية بموجب نصوص المواد ١٦، ١٥ من القانون ١٥ لسنة ٢٠٠٤ على أن يتضمن الآتي:

أ- إحلال النظم الإلكترونية في عملية قيد الدعاوى وتداولها على مستوى المحاكم المصرية، حيث يعتبر ذلك الخطوة الأولى نحو التحول الإلكتروني الكامل في النظام القضائي، كما يجب العمل على إعداد البنية التحتية اللازمة للمحاكم لضمان التوافق مع تطبيق النظم الإلكترونية في جميع مراحل التقاضي، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة العمل القضائي.

ب- تطبيق نظام الإعلان الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني على كافة المنازعات التجارية، على أن يتم توسيعه تدريجيًا ليشمل القضايا المدنية والأحوال الشخصية في مرحلة لاحقة، ويستند هذا الاقتراح إلى التجربة الناجحة التي تم تطبيقها في القضايا المنظورة أمام المحاكم الاقتصادية، يهدف هذا النظام إلى تسريع إجراءات التقاضي وتحقيق سرعة في الفصل في القضايا، مما يسهم في تحسين كفاءة النظام القضائي بشكل عام.

ج- تطبيق نظام الحاسوب الشخصي لكل من القاضي وأعوانه بهدف تعزيز التواصل المستمر وإنجاز العمل إلكترونيًا، وينبغي أن تشمل اللائحة التنفيذية لهذا النظام تحديد الشروط الفنية والتقنية اللازمة للاعتراف بالإجراءات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية، لضمان صحتها وسلامتها القانونية، وهذا سيسهم في تحسين كفاءة العمل القضائي وتسهيل تنفيذ الإجراءات بشكل سريع وآمن.

٢. نناشد وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بضرورة دراسة وتفعيل برنامج شامل لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة وكافة العاملين في السلك القضائي على استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي، ومن المهم أن يتم تضمين إتقان الحاسوب، ونظم الاتصال الإلكتروني، والإنترنت كشرط أساسي للتعيين في المناصب القضائية مستقبلاً سواء للقضاة أو أعضاء النيابة العامة أو غيرهم من أعوان القضاء، وذلك لضمان تعزيز فعالية الوسائل الإلكترونية في تحسين الإجراءات القضائية وتطوير الكفاءة العامة للنظام القضائي.

٣. توجيه الدعوة إلى المشرع المصري لدراسة إصدار قانون ينشئ موقعًا إلكترونيًا موحدًا خاصًا بالقضاء المصري، يضم جميع المحاكم على مختلف درجاتها، ويجب أن يتضمن هذا الموقع قاعدة بيانات شاملة تتضمن أحكام محكمة النقض والمبادئ القانونية المستقرة، بالإضافة إلى أحدث القوانين والتشريعات المتعلقة بكل دعوى منظورة أمام القاضي أو المحكمة، ويهدف هذا الموقع إلى تسهيل وصول القضاة إلى المعلومات القانونية الضرورية مما يسهم في تحسين سرعة ودقة اتخاذ القرارات القضائية.

٤. تطوير التشريعات المصرية لإدخال مواد قانونية تنص بوضوح على إدارة القضايا الإلكترونية في المحاكم التجارية، بما يضمن تنظيم وتيسير تطبيق التقاضي الإلكتروني في هذا السياق الحيوي إذ ينبغي أن

تتضمن هذه المواد تعريفًا دقيقًا لمفهوم التقاضي الإلكتروني، وتحديد آليات تقديم الدعاوى والمستندات إلكترونيًا، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات القانونية المرتبطة بذلك، بما في ذلك الاعتراف بحجية الإجراءات الإلكترونية وأحكامها، كما يجب تضمين المواد القانونية شروطًا واضحة بشأن الأمان الرقمي، وضمان حماية البيانات الخاصة بالأطراف المتنازعة مع مراعاة التحديث المستمر للتشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية، وينبغي أيضًا تحديد معايير فنية وتقنية دقيقة لضمان عمل الأنظمة الإلكترونية بكفاءة، وتسهيل الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القضاة والمحامون والمتقاضون، إضافة إلى ذلك فمن الضروري أن تتضمن التشريعات إنشاء هيئات إشرافية متخصصة لمراقبة وتقييم تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم التجارية، وضمان الالتزام الكامل بالقوانين ذات الصلة، فإن هذا سيسهم في تحقيق العدالة الناجزة، وتسريع الإجراءات القضائية، وتخفيف العبء على المحاكم التجارية مما يساهم في تحسين البيئة التجارية في مصر.